السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

السفير أشرف غربال - اللواء أحمد فخر - السفير تحسين بشير
محمد سيد أحمد - جميل مطر - السفير صلاح بسيونى

obeikandl.com

obeikandl.com

دور محورى..

- فيما هو حرب وقتال، وفيما هو سلام وتسوية -

ذلك الذى تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام به فى منطقة الشرق الأوسط.

ولقد تسابقنا - جميعاً - فى خلع الألقاب على هذا الدور، كل من موقعه، وبحسب كل سياق زمنى مورس هذا الدور فى إطاره.

فنحن الذين أسميناه «طليعة الإمبريالية العالمية» فى زمن بعينه، ونحن الذين أسميناه «الشريك الكامل» فى زمن آخر، ونحن الذين أسميناه «الوسيط النزيه» فى زمن ثالث، وبين هذه التسميات جميعاً، كنا نعترف له بأنه صاحب ٩٩ فى المائة من أوراق الحل لأزمة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من كل هذه الألقاب، ما صح منها وما لم يصح، فإن الدور الأمريكى فى العالم كله، أثبت - بالتجربة على الأرض - أنه ليس تعبيراً مطلقاً عن إرادة مطلقة، حتى فى زمن النظام العالمى أحادى القطبية، كما أثبت آخرون أنهم قادرون بالضغط والتضاغط أن يتحصلوا على استجابات من هذا النظام تمثل حالة، تفضل كثيراً وضع الاستسلام لمقولة إنه تعبير مطلق عن إرادة مطلقة.

وتفهم البواعث التى تنطلق منها السياسة الأمريكية تجاه موضوع بعينه، يقتضى معرفة وثيقة بالآليات المؤسسية التى تحكم صناعة القرار الأميركى، كما تحكم تشكيل هذا القرار السياسى بالرأى، وهو أمر لم ينشغل به العرب إلا قريباً.

ومنذ تسلمت إدارة الرئيس الأميركى بيل كلينتون مقاليد السلطة، بدا أن الدور الأميركى فى الشرق الأوسط يتعرض لعملية إعادة صياغة أميركية، كما أن منطقة الشرق الأوسط - ذاتها - تتعرض لعملية إعادة صياغة دولية - إقليمية.

وبين العمليتين برزت ثلاث قضايا كبرى أمام السياسة الأميركية فى منطقة الشرق الأوسط وهى:

* قضية التسوية العربية - الإسرائيلية.

* قضية الخليج بجوانبها المختلفة، وفى مقدمتها الجانب الأمنى والعلاقة مع كل من العراق وإيران.

* موقف الولايات المتحدة من الأوضاع الداخلية فى الدول الصديقة لها فى المنطقة.

وحول هذه المحاور الثلاثة ثارت عشرات الأسئلة عن المدى الذى يمكن أن تبلغه إدارة كلينتون بشأن التدخل فى مضمون المفاوضات فى المسارات الثنائية أو بعضها، وما إذا كان دور «الشريك الكامل» - الذى طرحته هذه الإدارة - يعنى الاتجاه تدريجياً إلى تدخل جوهرى فى المفاوضات وفقاً للنمط الذى اتبعته إدارة كارتر إزاء المفاوضات المصرية - الإسرائيلية (نمط كامب ديفيد)، ثم إذا لم يكن هذا وارداً فما حقيقة الفارق بين دور «الشريك الكامل» الذى تطرحه إدارة كلينتون، ودور «الوسيط النزيه» الذى كانت إدارة بوش تتحدث عنه.

ومن جهة أخرى: هل حدث أى تطور فى المفهوم الأميركى لأمن الخليج بعد تولى إدارة كلينتون، وهل يمكن توقع اتجاه معين - أكثر من غيره - لتطور العلاقة الأميركية - الإيرانية فى الفترة المقبلة، وإذا كان هناك من يتوقع تصعيد المواجهة، فإلى أى مدى وبأى شكل، وكيف يؤثر ذلك على الموقف من العراق؟

ثم.. من جهة أخيرة، هل تتجه الولايات المتحدة إلى خفض معونتها

السنوية لمصر، فى إطار سياسة عامة تشمل الدول الأخرى المتلقية لهذه المعونة؟، وهل تدعم الولايات المتحدة الأنظمة الصديقة بالمنطقة فى معركتها ضد العنف دون أى شروط تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وهل يمكن أن تسمح أميركا بوصول حركات إسلامية معتدلة للحكم فى إحدى أو بعض الدول العربية مستقبلاً من خلال صناديق الانتخابات؟!

. . . . . .

وغير ذلك عشرات الأسئلة، التى تولد من بطن كل منها تساؤلات جديدة تبحث عن إجابات.

ووجدنا أن من أول الأولويات أمام العقل العربى، البحث فى جوانب هذا الدور المحورى للولايات المتحدة، وفى القضايا الكبرى التى تمثل مجالات حركته، فوضعنا هذا الدور، والأسئلة التى تثور حوله فوق منضدة بحث، تحلق حولها مجموعة من الخبراء والمفكرين والسياسيين، وكانت ندوة «السياسة الأميركية فى الشرق الأوسط».

عُقدت الندوة فى السادسة من مساء ١٤ يونيو عام ١٩٩٣، وشارك فيها السفير أشرف غربال الخبير الاقتصادى والسفير السابق فى الخارجية المصرية، والسفير تحسين بشير المتحدث السابق باسم رئاسة الجمهورية، والأستاذ جميل مطر مدير مركز التنمية وبحوث المستقبل، واللواء أحمد فخر رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، والأستاذ محمد سيد أحمد الكاتب والمفكر المعروف، والسفير صلاح بسيونى المحلل السياسى والسفير السابق فى الخارجية المصرية.

. . . . . .

كانت أعمال الندوة - فى تلخيص شديد لها - محاولة للاستكشاف ومحاولة للتنبؤ، فقد انعقدت هذه الندوة بعد مضى أربعة أشهر على تنصيب إدارة بيل كلينتون الديمقراطية، بما فرض السعى لمعرفة حدود الاستمرار، وحدود التغير فى السياسة الأميركية عبر ممارسات واختيارات الإدارة الجديدة.

إلى ذلك فإن الإدارة الجديدة - ذاتها - تولت السلطة فى ظروف دولية شديدة الاختلاف، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وانتهاء عصر الحرب الباردة، وتبوؤ الولايات المتحدة الأميركية مركز القيادة فى النظام العالمى.

وعلى الرغم من أن الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون أعطت أولوية للقضايا الداخلية، فقد واجهت إدارته - منذ يومها الأول - عالماً يعصف التوتر بالكثير من أقاليمه، وفى مقدمتها الشرق الأوسط، بل وأصبح التحرك السريع من أجل الحل والتسوية فى هذه الأقاليم، مهمة إجبارية مطروحة على الرئيس كلينتون، حتى يتفرغ لمعالجة الأمور الداخلية فى الولايات المتحدة، وبخاصة المسائل الاقتصادية.

وعلى هذا النحو كانت مائدة النقاش حول هذا الموضوع تواجه واجباً أساسياً، عليها أن تُعمل الفكر، وتطرح المعلومات بشأنه، ألا وهو محاولة الاستكشاف ومحاولة التنبؤ حول مسلك الإدارة الأميركية الجديدة، وأهدافها، وشكل تحركها فى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما سعى إليه واجتهد فيه كل المشاركين.

. . . . . .

قال السفير تحسين بشير: إن كلينتون لم ينجح بعد ٤ شهور سوى فى إقرار الميزانية، وإن هناك اتجاها أمريكيا يدعو إلى تجنب التدخل المتزامن فى نزاعين دوليين، وإن أسلوب التعامل مع أمريكا يحتاج لمراجعة، وإن أميركا شريك مهم، وليست شريكاً كاملاً فى المفاوضات، وإنها تعتقد أن ميزان القوى فى المنطقة أصبح يسمح بحل، وإنه لا يوجد أحد فى العالم العربى يعارض الحل الأمريكى، وإن التزام أمريكا بتفوق إسرائيل النوعى سيستمر حتى يتحقق السلام، وإن المستجدات فى السياسة الأمريكية أكثر من الموروثات، وإن المنعطف الحالى للمنطقة يقدم أفضل فرصة للسلام.

وأكد وجود مدرستين أمريكيتين مختلفتين فى نظرتهما للحركة الإسلامية فى العالم العربى، وإن معالجة الإعلام الأميركى للإرهاب فى مصر متحيزة وغير أمينة، وإن خطر استيلاء المتطرفين على الحكم فى مصر هو وهم أميركى.

. . . . . .

أما اللواء أحمد فخر فقال: إن الولايات المتحدة ترفض استخدام العنف لإسقاط أنظمة صديقة لها، وإن المصالح الأميركية هى الأساس فى موقف واشنطن من الصراعات الداخلية فى بعض الدول العربية، وإن هناك إصرارا أميركيا على استمرار التزام العراق بالقرارات الدولية حتى بعد إسقاط صدام، وإن التحدى الإيرانى لأمريكا قد يصبح تهديداً ما لم تنجح سياسة الاحتواء.

وقال: إن أميركا تسعى لقيادة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وإن الدور الأمريكى لن يكون لمصلحة العرب إلا إذا سعوا لذلك، وإن الرئيس الأمريكى لن يكون شريكاً كاملاً، فيما زعماء المنطقة لا يشاركون فى عملية السلام.

. . . . . .

وقال السفير أشرف غربال: إن كلينتون لم يستطع - بعد - تحديد أولويات السياسة الأمريكية، وإن التدخل الأمريكى سيشمل ضغطاً على العرب وليس فقط إسرائيل، وإن الوضع الاقتصادى لأمريكا لا يسمح باستمرار المعونة الخارجية بمعدلها السابق نفسه، وإن أمريكا تسعى لاستثمار عدم وجود ليكود فى السلطة الإسرائيلية (قبل أن يصل الليكود ونتيناهو للحكم)، وإن التأثير الأمريكى لإسرائيل أصبح أقل من ذى قبل، وإنه إذا تعذر تحقيق السلام سيصبح استمرار التفاوض هدفاً، وأن أمريكا تسعى للتعرف على أهداف وسياسات المتطرفين الإسلاميين، وإن أمريكا ترفض استغلال حقوق الإنسان فى قلب نظم حكم صديقة.

. . . . . .

أما جميل مطر فقال: إن القطب الأمريكى فى مرحلة تراجع كالتى مرت بها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وإن مشروع «حرب النجوم» كان تعبيراً عن

حالة انحدار، وإن كلينتون هو نتاج لحالة التدهور الأمريكى، وإن الشرق الأوسط من أسهل مناطق العالم بالنسبة للسياسة الأمريكية، وإن «الاحتواء المزدوج» لا ينجح دون تنسيق كامل بين مصدرى السلاح والتكنولوجيا، وإن المشروع الشرق أوسطى يقتضى تأمين موقف إيران، وإن الولايات المتحدة تفرق بين العنف والإسلام المعتدل، وإن مشكلة أمريكا مع الإسلام السياسى ترتبط بطابعه الدولى.

. . . . . .

وقال محمد سيد أحمد: إنه لابد من إدراك التمايز بين السياسات الرسمية واتجاهات الإعلام فى الغرب، وإن هناك آلية - الآن - لضبط النزاع العربى - الإسرائيلى، وإن بعض التناقضات العربية يأخذ أسبقية على التناقض مع إسرائيل، وإن «الاحتواء المزدوج» الأمريكى لإيران والعراق، لا ينفى «الانفتاح المزدوج»، وإن اعتدال رافسنجانى تطور تكتيكى، وإن أمريكا ما زالت تخشى بروز قطب على الساحة الدولية يستفيد من غيابها إذا انسحبت للداخل.

. . . . . .

وقال صلاح بسيونى: إنه لابد من وضع حد للأوهام العربية حول تراجع العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، وإن المحاولة الأمريكية لإيجاد توازن لن تصل إلى الحد الذى يطلبه العرب، وإن العرب كثيراً ما يأخذون الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل بخفة، وإن القضية الكردية عامل ارتباط مهم بين الخليج والمشرق العربى، وإن على العرب الاستعداد للمشروع الشرق أوسطى، وعدم الانتظار حتى اللحظة الأخيرة، وإن الوقت قد حان فى مصر لدعم التعدد الحزبى، وإن مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية تعرض لانكسار، وإن هناك قدرا من الرعاية الأمريكية للأفغان العرب.

. . . . . .

ومضت مناقشات الندوة تضع نصب أعينها ذلك الدور المحورى - فيما هو

حرب وقتال، وفيما هو سلام وتسوية - ذلك الذى تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام به فى منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يلى نص الندوة:

د. عمرو عبد السميع: والآن جاء وقت بحث «السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط»، وكنت قد طرحت ثلاثة محاور للمناقشة فى الدعوة الموجهة لحضراتكم، إحدها يتعلق بالتسوية وعملية السلام، والثانى بالخليج وأمن الخليج، والثالث بعلاقة أمريكا بالدول الصديقة أو الحليفة والتطورات الداخلية فيها.

وفيما يتعلق بالمحور الأول نود أن نسأل عن معنى دور الشريك الكامل الذى طرحته إدارة الرئيس كلينتون، وهل يعنى الاتجاه - تدريجياً - إلى تدخل جوهرى فى المفاوضات وفقا لنمط كامب ديفيد، وإذا لم يكن هذا وارداً فما هى حقيقة الفارق بين دور الشريك الكامل الذى تطرحه إدارة كلينتون، ودور الوسيط النزيه الذى كانت تطرحه إدارة بوش؟

السفير تحسين بشير: أعتقد أن هناك حاجة إلى فهم السياسة الخارجية لكلينتون قبل أن ندخل فى المحاور الثلاثة، ولكى نفهم هذه العملية بعد ١٢٠ يوماً من وجود الرئيس كلينتون فى البيت الأبيض، يجب ملاحظة أنه يتعرض لهجوم شديد من اليمين والوسط واليسار ولم ينجح إلا فى موضوع واحد وهو أن مجلس النواب أقر الميزانية، والمعركة التى تواجهه - حقيقة - هى الميزانية فى مجلس الشيوخ، يوم ٢٥ مايو الماضى كنت فى الولايات المتحدة وقام وكيل وزارة الخارجية للشئون السياسية تارنوف فى نادى المراسلين الأجانب فى واشنطن بتقديم مجموعة أفكار ملخصها أن الولايات المتحدة - بعد الحرب الباردة - لا تريد أن تصبح رجل الدرك أو رجل البوليس الوحيد فى العالم، بل هى رجل بوليس ينتقى المعارك التى يتدخل فيها، فيما عدا ذلك تعتقد أميركا أنه لا بد أن يكون التدخل متعدد الأطراف ويستحسن أن يكون عن

طريق الأمم المتحدة، ويستند هذا الموقف إلى أن الولايات المتحدة ليست لديها القدرة المالية أو الإرادة السياسية أو الموارد للتدخل فى جميع مناطق العالم، كما أن مسئوليتها الأولى - الآن - هى تنمية قدرة الولايات المتحدة الداخلية اقتصادياً وعلمياً وفنياً لدعم عملية التجديد، والتجديد هنا بمعنى إعادة الحياة لأمريكا كأكبر قاعدة منتجة وخلاقة فى العالم، وفيما عدا هذا مسائل ثانوية، كما قال تارنوف إن عدداً كبيراً من الذين تعودوا على تفكير أيام الحرب الباردة، سيرون فى هذا تغييراً جوهرياً، وحصل رد فعل شديد جداً فى واشنطن، كانت نتيجته أنه فى اليوم التالى كان كريستوفر وزير الخارجية يلقى محاضرة فى جامعة مينسوتا (معهد هامفرى) فقام بتغيير معنى المحاضرة الذى كان قد وزع من قبل، وقال فى النص الجديد إن أمريكا لا تزال القوة الحاسمة، ولكنه لم يأخذ على نفسه التزاماً بأن يكون لها الدور الأول فى سياسة الأمن والسلام الدوليين اللذين ينص عليهما ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن، وهذا التطور أثار نقداً شديداً لا لفحوى الملاحظات، بل لأن توقيت الملاحظات كان سيئاً جداً، فقد ظهر كأنه مجرد تبرير لعملية «الزجزاج» وعدم الثبات فى أى موقف لكلينتون بالنسبة لمشكلة البوسنة، واستند النقد إلى أنه حتى إذا كانت أميركاً لا تريد أن تلعب الدور الرئيسى، فليس من الضرورى أن تعلن ذلك، لكن لم يحدث - إلى الآن - إلغاء لهذه الأخطار، وإنما أدخلت عليها فقط تعديلات، وقبل هذا التطور نجد مجموعة تصريحات أدلى بها كولن باول، وحتى وزير الدفاع ليس أسبن، وكلها تقول إن الجيش الأمريكى لا يستطيع أن يحارب فى معركتين، وإن عملية حرب الخليج تعد عملية استثنائية وليست قاعدة، وخرجوا - حالياً - بمبدأ عسكرى جديد يقول إنه إذا ووجهت أميركا بمعركتين تستلزمان استخدام القوات المسلحة، فالمبدأ الجديد هو أن تضرب فى معركة واحدة، وتجمد الأخرى مع إمكان خوضها بعد ذلك، فى الوقت نفسه نجد أن أعلام السياسة الخارجية الذين يحددون فكر هذه السياسة - سواء كان كيسنجر أو بريجنسكى أو غيرهم - يختلفون فى نقاط كثيرة، ولكن لم يؤيد

أى منهم التدخل فى البوسنة لأنه سيقود أمريكا إلى الدخول فى حرب داخلية نتائجها غير محسوبة.

هذا الموقف الجديد المتعلق بدور أمريكا فيما بعد الحرب الباردة، جوهرى فى فهم سياسة كلينتون، ورغم أننا كتبنا فى «الوسط» نحذر من هذا التغيير قبل حصوله، لا يزال رد فعل الدول العربية كأن البيت الابيض هو البيت الأبيض والرئيس هو الرئيس والسياسة هى السياسة، ومع ذلك وجدنا محاولات كثيرة - غير مجدية - لاكتشاف الرئيس الجديد، فمثلاً قامت مجموعة من أبناء الفلسطينيين - بدلاً من أن يدعموا جامعة بيرزيت التى لا تجد مورداً لمرتبات الأساتذة - بدفع ستة أو سبعة ملايين دولار لقسم الدراسات فى جامعة جورج تاون لإنشاء مركز جديد اسمه «الإسلام والمسيحية»، وهذا مثال واحد من أمثلة فجة كثيرة تؤكد تخلف أسلوب تعاملنا مع الولايات المتحدة بشكل عام، وينطبق ذلك على عملية السلام أيضاً، فالعرب والفلسطينيون تحديداً يصفون الدور الأميركى بكلمة (الراعى) التى لا أساس لها فى الإنجليزية، وهى ترجمة لكلمة «سبونسر» SPONCER التى لا تعنى المعنى الذى يدل عليه تعبير (الراعى) بالعربية، والذى يوحى بالمسئولية عن كل شىء، كما أن الدول العربية تستخدم كلمة «الشريك الكامل» المستقاة من تجربة كامب ديفيد، والحقيقة أن كلمة الشريك الكامل - هذه - كانت اختراعاً من الرئيس السادات للضغط وتوريط أمريكا فى القيام بدور أكبر، لكن أمريكا لم تستخدم هذه الكلمة لا فى عهد بوش ولا فى العهد الحالى، فالمعتاد أن يقول الأمريكيون إن لهم دوراً أو أنهم سيقومون بدور، وهذا لا يعنى الشريك الكامل.

ومن الناحية القانونية أمريكا شريك مهم، ولكنها ليست شريكاً كاملاً فى العملية التفاوضية، بالنسبة للمحور الأول الخاص بالتسوية ترى أمريكا أن المفتاح لحل المشكلة هو وجود رابين فى الحكم، لأنه إذا فشل رابين سيأتى الليكود، وبالتالى يتجمد أى حل لمشكلة النزاع العربى الإسرائيلى لسنوات، ونتيجة لتفهمهم العام لنيات رابين فإنهم يجدون أن استثمار وجوده يقتضى

الوصول إلى اتفاقية مبادئ قبل نهاية هذا العام، وهذه عملية سياسية مهمة جداً، لكن عندما أشرت - قبل قليل - إلى كامب ديفيد كنت أتحدث عن مشكلة كان القرار فيها يصدر من الرئيس الأمريكى. . . القرار والفعل، الرئيس الأمريكى كان يفاوض فى كامب ديفيد لمدة ١٣ يوماً، حاليا الشرق الأوسط يحظى بمباركة من الرئيس الأمريكى، لكن ليس اكثر من مباركة، القرار يهتم به كريستوفر ولكن لا يعطيه من وقته الكثير، مستوى إدارة الحل هو موظفون فى الخارجية الامريكية.

أهمهم إدوارد ديجريجيان (المحرر: حتى انعقاد الندوة) مع ذلك فإن أمريكا تجد - وبحق - أن ميزان القوى فى الشرق الأوسط يسمح بحل كان لا يمكن تمريره فى السابق، وأنه حتى الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال - قد يقبل رغم الاعتراضات، على أن هذا الحل لن يكون مستوفياً المطالب الدنيا الفلسطينية، لأن البديل وهو استمرار الوضع القائم، أسوأ وليس هناك من الدول العربية من يعارض هذا الحل الأمريكى، فجميع الدول العربية تؤيد، وبعضها لا يؤيد بالألفاظ، ولكن بإرسال حجاج للقدس، فجميع الحكومات العربية - لأول مرة فى التاريخ الحديث - قابلة سواء بالمساهمة أو بالصمت أو بتعبير غير مباشر، وهذا لم يتوفر فى الماضى، حتى اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية لم يُجمع العرب على الموافقة عليها.

كما نلاحظ وجود اتجاه لخلق وتنشيط قيادات فلسطينية كثيرة فى الداخل وفى الخارج تساهم علنا، وبعضها كان - أخيراً - فى اجتماعات شمال أوروبا بمباركة الخارجية الأمريكية وهكذا نجد أن هناك مجالا للتقدم فى هذا، وحتى إذا لم يتم الوصول لحل، فعلى الأقل تُخلق ظروف جديدة خيراً من الظروف الحالية، والغريب فى الأمر أن نجد أحد الأقطاب الثلاثة فى منظمة التحرير الفلسطينية (أبو مازن) يعلن - صراحة - أنه إذا اتفقنا على المبادئ - وكلنا نعرف أن اتفاقيات المبادئ مطاطة - سنكون مستعدين لأن نقبل فكرة البدء بغزة وهذه فكرة خطيرة جداً لأن معناها فصل وعزل الاحتلال الإسرائيلى لغزة عن

الاحتلال الإسرائيلى للضفة، وبالنسبة لغزة - بالذات - كل الأطراف الإسرائيلية بما فيها حزب العمل والليكود تتفق فى شىء واحد، وهو أن أحداً منهم لا يريد استمرار السيطرة عليها، بل إن دعاة الصهيونية وفيهم مدرسة كبيرة تقول إن غزة ليست - بالضرورة - جزءاً من إسرائيل، فالتركيز على غزة معناه أن العرب يؤجلون مواجهة أية مصالحة تاريخية مع القضية الإسرائيلية الصهيونية، يعنى بدأنا نستسهل ونسهّل، غزة هى النقطة الضاغطة الرئيسية على الاحتلال، والسؤال هو: إذا بدأنا بها، فعلى من سنلقى عِبْأَهَا، على الأمم المتحدة - على الدول العربية - على مصر. أم من؟ (المحرر: كان هذا - بالطبع - قبل اتفاق غزة - أريحا أولاً).

وإذا كنا سنبدأ بغزة مع أجزاء من الضفة الغربية كنابلس والخليل، فإنى أؤيد ذلك مائة فى المائة لكن غزة وحدها تعنى عملية لها مخاطر كثيرة جداً، ومع ذلك فعملية السلام ستستمر بغض النظر عما إذا وصلت إلى مطاف أخير، أو وصلت إلى ترتيبات تجد أميركا أنها فى صالح الاستقرار فى المنطقة، فكرة غزة أولاً، يمكن أن توفر لمنظمة التحرير موقعاً غير تونس تقيم فيه مكاتب وقاعدة، لكن هل تحل مشكلة الشعب الفلسطينى وتحُل مشكلة ٦٢٠ ألف لاجئ فلسطينى فى غزة، هذا هو السؤال الكبير أو التساؤل الذى أعتقد أن غزة لا تحله.

د. عمرو عبد السميع: السيد السفير أشرف غربال، على ضوء هذا الكلام ما هو الفارق بين إدارتى الرئيس كلينتون والرئيس بوش فى موضوع العلاقات مع إسرائيل وتأثير هذا الموقف على عملية المفاوضات؟

السفير اشرف غربال: دعنى أولاً أنضم إلى تحسين بشير فى كثير مما قاله، وأختلف معه فى بعض النواحى..

فيجب أن ننظر إلى الموضوع من منظور أن هناك تغييرات فى عدة أماكن فى وقت واحد، ولو حصل تغيير فى واحد منها دون تغيير فى الآخر لكنا رأينا

رؤية أخرى، التغيير الذى حصل فى العالم بانهيار الاتحاد السوفييتى عنصر أساسى وجوهرى، وحصل تغيير فى قيادة أمريكا فى الوقت نفسه تقريباً بتولى إدارة جديدة غير معروفة وليس لها ماض سياسى كبير وهى إدارة كلينتون.

عناصر التغيير كثيرة، لكن أربعة أشهر لا تكشف كل الأوراق فى هذه المرحلة، أضف الى ذلك تغييراً جوهرياً إضافياً وهو الوضع الاقتصادى المتردى فى الولايات المتحدة، فلو استمر هذا الوضع - كما كان فى عهد ريجان - لكانت الدنيا اختلفت وهناك ناحية إضافية وهى أن الآمال عقدت على كلينتون باعتباره الشاب الجديد الذى سيأتى لأمريكا بزعامة ورثتها حتى من غير مجهود ضخم فى الفترة الأخيرة، وسيعطى لأمريكا الصورة الجديدة التى يطمعون فيها، فإذا بكلينتون يفشل فى أولى عملياته، وكما قال تحسين، كان الجانب الوحيد الذى نجح فيه هو إقرار الميزانية فى مجلس النواب، إنما مازالت أمامها مشاكل، هذه التغيرات كلها مهمة، لكن أعود لأؤكد أننا مازلنا فى بداية عهد إدارة كلينتون، لكن هناك نقطة مهمة وهى أن كلينتون لم يستطع حتى الآن أن يحدد الأولويات التى تخدم الصورة الأمريكية، ومازال يحكمه التردد فى السياسة الخارجية رغم أنها تمثل ميداناً بمقدوره أن ينطلق فيه على أساس الاستمرار فى الخط الذى بدأه بوش وأتاح له مكانة قوية. فأولويات كلينتون مازالت دون تحديد وغير معروفة، كما أنه يواجه مشكلات فى اختيار معاونيه، وعندما يترجم ذلك فيما يتعلق بالشرق الأوسط تجده يقول إنه فى حالة حيرة بالغة، وأعتقد أنه وجد أن البلاد العربية والفلسطينيين - بالذات - من ناحية، وإسرائيل - من ناحية أخرى - على استعداد - أكثر من أى وقت مضى - لأن يصلوا إلى اتفاق، وهم يشعرون أن الوقت أصبح مناسباً للوصول إلى هذا الاتفاق. لا شك أن الفلسطينيين والعرب يحمدون الله لأن الليكود ليس فى الحكم، ليس لأن رابين يختلف كثيراً، وإنما - على الأقل من الناحية المظهرية، أو من ناحية الشكل - بتوفر بعض عناصر يمكن أن تؤدى إلى نتيجة أقرب من التى يمكنهم أن يحصلوا عليها لو كان الليكود فى الحكم.

هذه هى النقطة الأساسية التى يستفيد منها كلينتون وإدارة كلينتون فى هذه المرحلة وأنا أتفق مع الأخ تحسين فى أن الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة سواء كان عبر كريستوفر أو كلينتون ليس دور الشريك الكامل بالمعنى الذى رأيناه فى كامب ديفيد، وأتفق معه كذلك فى أن هذا التعبير (الشريك الكامل) تعبير استحدثه أنور السادات، وجر الولايات المتحدة باتجاهه، وهو يعنى إعطاء قدر من الطمأنينة للعرب بحيث لا يتركون فريسة لإسرائيل تفرض عليهم شروط الاحتلال وشروط الأمر الواقع.

وما نستطيع قوله - هنا - هو أن الأمريكيين سيكونون مراقبين، وسيصبحون فى وقت من الأوقات أو فى أوقات معينة معاونين، إذا استدعى الأمر ضغطاً على إسرائيل فهذا وارد، إنما كذلك هناك نقاط سيكون فيها ضغط على العرب، وهذا ما يجب أن نتوقعه.

وتوجد قضيتان جوهريتان، يأخذهما كلينتون والإدارة الأمريكية فى الحسبان، الأولى هى الوضع الاقتصادى الأمريكى وعدم قدرة الولايات المتحدة على الاستمرار فى المعونة الأمريكية - بالذات - لإسرائيل ومصر وباقى العالم بالمعدل السابق نفسه، إذا كان هناك تصميم على معالجة الوضع الاقتصادى الداخلى، أضف إلى ذلك ناحية جوهرية ورئيسية هى أن الولايات المتحدة تشعر أن هناك مسئولية دولية - وليست مسئولية الولايات المتحدة وحدها - فى أن تتحمل الدول العربية وكذلك اليابان وألمانيا والدول الأوروبية نصيباً أكبر مما تتحمله حاليا، واليهود فى أمريكا لا يختلفون فى قراءة هذه الصورة، وكما قلت عدم وجود الليكود فى الحكم يسهل على الإدارة الأمريكية أن تستفيد من مثل هذا الجو لتساعد فى الوصول إلى اتفاق ما بين الأطراف حتى ولو استدعى الأمر شيئاً من الضغط على إسرائيل وعدم معارضة التجمعات اليهودية فى هذا الشأن.

وأثير هنا سؤالاً مهماً هو: هل أمريكا اليوم بحلها قضية الشرق الأوسط تضفى شيئاً من الاستقرار فى المنطقة - ككل - بما فى ذلك منطقة الخليج؟

أعتقد أن هذا وارد فى التفكير الأمريكى، وأعتقد أن الولايات المتحدة وصلت إلى نتيجة أن إيران يجب أن تُنبه إلى عدم زيادة قوتها بما يؤدى إلى مخاطر فى منطقة الخليج، ونتيجة لهذا كله نصل إلى نتيجة وهى - فى تقديرى - أن الولايات المتحدة تسعى أن تبذل جهداً للتوسط ما بين الأطراف المتنازعة فى قضية الشرق الأوسط، وأتطرق بعد ذلك إلى النقطة المتعلقة بقطاع غزة، والتى أثارها السفير تحسين، واعتقادى أن الأمريكيين لا تغيب عن بالهم فكرة (غزة أولاً) التى طرحت من قبل، لكن على أساس أن المبادئ التى توضع لغزة تلتزم بها إسرائيل بالنسبة للقضية العربية كذلك، هل هذا وارد فى هذه المرحلة فى التفكير الفلسطينى أو التفكير الإسرائيلى، وفى التفكير الأمريكى، لا أدعى أن عندى معرفة بذلك لكن من المهم أن نصل - فى النهاية - إلى نتيجة بأن هناك شعوراً فى المنطقة، وفى الولايات المتحدة، بأن الوقت حان لحل قضية الشرق الأوسط لأن هناك من المشاكل الدولية الأخرى ما يجب التفرغ له، كما قال الأخ تحسين، أمريكا لا تريد أن تكون البوليس الوحيد فى جميع مناطق التوتر فى العالم.

د. عمرو عبد السميع: الأستاذ محمد سيد أحمد.. فى تصورك ما هو المدى الذى يمكن أن تبلغه إدارة الرئيس كلينتون فى التدخل فى عملية المفاوضات فى مساراتها الثنائية أو بعضها؟

محمد سيد أحمد: أريد أن أركز على الافتراضات النظرية المجردة التى من الممكن أن نتصورها فى ظل المقدمات التى قيلت الآن، وهى المقدمات العمومية التى لدينا.

فيما يتعلق بموقف أمريكا من الشرق الأوسط فى الظرف الحالى، أولاً هناك المقولة الأساسية الخاصة بأن أمريكا تنسحب إلى الداخل، هنا نلاحظ أن بوش كان يبنى مجده فى الداخل على إنجازات الخارج، لكن كلينتون يجد أن هذا شىء غير ممكن وأنه لا بد من إعادة بناء الداخل من أجل سياسة فى الخارج

لها وزن، وطبعاً هذا ليس بمعنى التخلى عن الخارج، ولكن من منظور نقل بؤرة ومركز الثقل إلى الداخل بدلاً من أن تكون فى الخارج.

النقطة الثانية: أننا فى عالم مختلف، وأنا - ربما - فى مرات سابقة كنت أستخدم تعبير النظام الدولى القائم، بمعنى أن هناك أقطاباً متعددة، ولا نعلم بالدقة من القطب المسيطر حتى لو كانت أمريكا لها نوع من السبق، ولكن لا بد أن ندرك - إذا كانت الافتراضات التى قلناها صحيحة - أن أمريكا لا بد أن تخشى - اليوم - بروز قطب يستفيد من غيابها النسبى دولياً، وأنه لا بد - بالتالى - أن تكون سياستها الكونية الحالية محكومة بهذا الاعتبار، طبعاً هذا ينسحب بالنسبة لليابان وبالنسبة لأوروبا، وربما - إلى حد أو آخر - إلى أقطاب أخرى مثل الصين والشرق الأقصى، لكن الشىء المؤكد أن هناك سؤالاً كبيراً: ما هو موقف أمريكا إزاء القطب الأوروبى، لأن هذا يهمنا فى الشرق الأوسط، وأعتقد - أولاً - أنه فى الفترة الأخيرة تحقق إنجاز مهم هو «ماستريخت»، وأنه - فى نهاية الأمر - يبدو أن عملية التوحيد الأوروبى يمكن أن تنجح، رغم أنه كان هناك تردد بعد حكاية كوبنهاجن والاستفتاء الفرنساوى، لكن أصبح هناك ما يبرر القول بان «ماستريخت» قد تتقدم، وإذا حدث ذلك، فهو يثير سؤالاً، هل تصمت أمريكا إزاء بلورة القطب الأوروبى، أم من مصلحتها تنشيط بعض بؤر الخلاف والنزاع للحيلولة دون انطلاق أوروبا ولتعميق أوجه التباين فى المواقف الأوروبية؟ طبعاً المرشح رقم واحد لهذا هو يوغوسلافيا، وهذا بديهى، لكنه قد ينسحب على أشياء أخرى، واضح جداً أن أمريكا تمتنع عن التدخل فى يوغوسلافيا، يعنى الموقف الأمريكى من البوسنة يختلف كثيراً، على سبيل المثال، عن الموقف من الصومال، والشىء المؤكد أن أمريكا ربما تكون لها مصلحة فى أن تخلق بؤر توتر خارجية تملأ الفراغ، ما دامت هى لا تستطيع أن تنفرد بالدور الأوحد عالمياً كما تطمع، وطبعاً قد ينسحب هذا على الشرق الأوسط أيضاً.

يوجد احتمال أن تفكر أمريكا -وهى منشغلة بظروفها الاقتصادية

الداخليـة- فى أن تسرع بحل النزاع فى الشرق الأوسط، وتحمل أطرافاً أخرى الأعباء المالية للشرق الأوسط، وهذا هو الأساس لمسألة السوق الشرق أوسطية، وبالنسبة لأمريكا تكون مشكلتها فى هذه الحالة أن يكون فى يدها «ريموت كونترول» للمنطقة وهى منسحبة، حتى لا تحتل أوروبا الشرق الأوسط كطرف مهيمن، أو حتى أطراف أخرى تجد إمكانية للمرور المباشر فى الشرق الأوسط دون أمريكا التى تريد ضمان أن تتم العملية تحت إشرافها بشكل ما، وهذا قد يكون سيناريو متطرفاً أما السيناريو المتطرف الثانى - والمتخيل أيضاً - فهو تعطيل الخروج، يعنى ألا يكون الهدف هو السلام ولكن استمرار عملية السلام نفسها، باعتبارها مبرراً لوجود - ما - أمريكى، أى تعليق المسألة، بينما أمريكا لا تستطيع أن تحسم المشكلة لأن وضعها الدولى إزاء أطراف أخرى لا يسمح بهذا.

فى نهاية الأمر، هذان السيناريوهان ليسا بالضرورة متناقضين تمام التناقض، فقد يكونان مكملين لبعضهما البعض أو يبرزان جوانب مختلفة من حقيقة واحدة، وهى أن أمريكا فى مركز عائم ولا تقدر على مواجهة الأمور وحدها ولكن - أيضا - لا يزاحمها طرف آخر - بشكل كاف - بحيث - بشكل ما - يحسم سياستها، وأنها فى ظل هذا الوضع تبحث عن نوع من تحميل العبء المالى لغيرها فى المنطقة، بحيث يتم ذلك تحت إشرافها وليس على حسابها أو على حساب مركزها الدولى، وتكون هذه هى الهموم الحقيقية حول عملية السلام وتقرير مجريات العملية فى الفترة القادمة ، ولو صح هذا ربما يكون من المفيد إيجاد عدو يجمع الأطراف، وهنا العدو طبعاً هو الصحوة الإسلامية والحركة الإسلامية.

د. عمرو عبد السميع: أثرت يا أستاذ محمد فكرة جعل عملية السلام هدفاً فى حد ذاتها، كيف ذلك؟

محمد سيد أحمد: يعنى عملية السلام وليس السلام نفسه تصبح هى الهم الحقيقى، ويكون السلام كهدف ممكناً فى حالة ما إذا وجُدت صيغة تحمل

الأطراف الإقليمية المسئولية المتبادلة، دون أن تتحمل أمريكا ما تتحمله الآن، فتستطيع أن تجمع ما بين نوع من الإشراف على المنطقة، والتفرغ الكافى للانشغال بمشاكلها.

د. عمرو عبد السميع: هل ترجح أن يكون هذا هو المدى الذى تتدخل فيه إدارة الرئيس كلينتون فى موضوع المفاوضات؟

محمد سيد أحمد: هذا قد يكون الهدف، أو القضية المحورية، فهذا المحور سيكون - باستمرار - فى تفكيرهم، سيكون التعامل مع التفاصيل ومنعرجات التسوية فى ضوء خدمة هذا المحور بشكل أو بآخر أو الوقوف ضد ما لا يخدم هذا المحور.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ جميل مطر، هل تعتقد أن مثل هذا التدخل الأمريكى ينطوى على مصلحة عربية كما كان شائعاً بعد مؤتمر مدريد، أم أن الأمر فى ضوء الخبرة المكتسبة من المفاوضات حتى الآن أصبح مختلفاً؟

جميل مطر: أشار محمد سيد أحمد إلى أن أمريكا فى مركز عائم، ولكننى سأذهب لما هو أبعد من ذلك، فأنا أعتقد أن أمريكا تمر - الآن - بما مرت فيه بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتهاء بالانسحاب من شرق السويس، فخلال تلك الفترة حصل ما يسمى «حلاوة روح» فى انجلترا، وعبرت عن نفسها فى حرب ١٩٥٦ التى أرادت بها إثبات أنها لم تضعف وتنسحب من العالم، ووجه الشبه الذى أقصده أن ما حدث خلال السنوات العشر الماضية كان ضعف القوتين العظميين معاً، لكن لم يكن ملموساً - طبعاً - بالنسبة للرجل العادى فى الاتحاد السوفييتى حتى سقط مرة واحدة، وفى أمريكا - أيضاً - لم نلاحظ لأنه لا أحد يتصور أن هذه القوة العظمى التى اسمها أمريكا تتراجع، لكننى أقول إنها تراجعت من فترة طويلة، وما حدث فى سنة ٥٦ من جانب انجلترا بالنسبة لمصر وحرب قناة السويس يشبه فترة ريجان، هى فترة «عودة الروح» فى أمريكا والمظاهر التى تدل على ذلك متعددة، أولاً أهم

ما يميز أمريكا وضوح أيديولوجية قيادة عالم رأسمالى ليبرالى فى إطار قيم معينة وضعتها أميركا فى قاعدة تحالف عالمى ضخم، وكلنا نعرف ماهية القيم الأمريكية، والحضارة الأمريكية والأيديولوجية الأمريكية بدأت فعلاً تتراجع منذ ما بين ١٠ - ١٥ سنة، بدأت تتراجع من منظومة قيم مجتمعية ومنظومة أيديولوجية كاملة إلى بدء الاهتمام بمنظومة الفرد، وهذه ظاهرة تصل - الآن - إلى أقصاها فى أميركا بتأكيد حق الفرد فى الشذوذ الجنسى، مشاكل « الإيدز» كلها مشاكل فردية، وكذلك الإجهاض، كما ظهرت مشاكل لم تكن فى أمريكا بهذا الوضوح مثل أزمة لوس أنجلوس التى حصلت فى أواخر أيام بوش، والحالة الاقتصادية الداخلية والبطالة المتزايدة وتمايز الأقليات بشكل واضح، وفكرة (بوتقة الانصهار) بدأت تعانى من أزمة فى أمريكا، الأقلية أصبحت أقلية - بالفعل - تتكلم لغتها وتمارس سلوكياتها فيما فكرة الوطن الأمريكى بدأت تنحسر، وإعادة التفكير - من أيام ريجان - فى فكرة عقيدة عسكرية جديدة بدأت حتى فى أثناء الحرب الباردة، وبالتالى فهى ليست مسألة جديدة مرتبطة بعهد كولن باول، وحتى فكرة حرب النجوم هى فكرة صارخة تعكس حالة إنحدار، كما فعلت انجلترا بشن حرب ١٩٥٦، وكل هذا يفضى إلى مناقشة الأزمة السياسية الداخلية فى أمريكا، وهنا أقول إن روس بيرو ليس شخصية عابرة فى التاريخ الأمريكى، روس بيرو يمثل أزمة سياسية صارخة فى أمريكا، فالرأى العام الأمريكى بدأ يشك فى نظام الحزبين، وفى مجلس الكونجرس، والسياسيين وأصبح يكره مدينة واشنطن حيث تصنع السياسة الفيدرالية.

الأمر الآخر اللافت للنظر، مرتبط بالفكر السياسى الأمريكى، هذا الفكر كانت ميزته - دائماً - فى أنه يتماشى مع الممارسة السياسية، يعنى - فى وقت من الأوقات - كانوا خططوا للحرب الباردة، والفكر السياسى الأكاديمى تماشى مع السياسة الخارجية، فى نزع السلاح حيث كنا نجد الفكر الأكاديمى متسقا مع إجراءات نزع السلاح، مثلا سياسة الحرب الباردة كلها كانت توضع فى

مراكز الأبحاث مع تنفيذها فى وزارة الخارجية، كان هناك تواز بينهما، لكن فى السنوات الخمس أو الست الأخيرة، نلاحظ بداية الفجوة منذ انهيار الاتحاد السوفييتى، والصدمة المرتبطة بسقوط نظام القطبين وخروج الاتحاد السوفييتى من العملية، حصل ابتعاد بين الفكر الأكاديمى والفكر الممارسى أو الفكر السياسى، ونجد ظواهر كثيرة فى هذا المجال منذ ١٩٨٩، وحتى حكاية نهاية التاريخ، وهذه كانت بداية الصرخة الكبرى فى تمايز الفكر عن الممارسة، والأهم من نهاية التاريخ هو مقال «صمويل هنتجتون» فى مجلة (فورن افيرز) فى عدد الصيف، وهو يقول إن ما عرفناه عن العلاقات السياسية الدولية سيتغير، فالدول لن تحارب بعضها البعض لأن لها مصالح أو لأنها تبحث عن توازن قوى - الحرب من الآن فصاعداً، هى حرب حضارات كما حدد هذه الحضارات، بذكاء وخبث بالغين فى: الحضارة الغربية البروتستانتية وبين قوسين (الكاثوليكية) أيضاً بدرجة ما، وهذا أمر خطير، أى الأنجلوساكسون واللاتين مع بعضهم البعض، والحضارة السلافية الأورثوذكسية، والحضارة الهندوسية، والحضارة الكونفوشية والحضارة اليابانية، وفى النهاية نقول من الممكن أن تكون هناك حضارة تركية، وخطورة هذا الكلام أنه يقول إنه - من الآن فصاعداً - ستبدأ هذه الحضارات فى محاربة بعضها البعض، ويضرب مثلا بالبوسنة فأزمة البوسنة ليست صراعا بين الحضارة الغربية والحضارة الشرقية أو حضارة الإسلام، وإنما هى صراع بين الحضارة السلافية والحضارة الإسلامية، وهو يطلب من أمريكا أن تبدأ فى الاستعداد لتشكيل تحالف حضارات، وأن تستغل الخلاف بين حضارتين من هذه الحضارات ليضربا بعضهما البعض، وهذا هو نص التوصية التى يقدمها، أن تبدأ أمريكا فى ضرب الحضارات ببعضها البعض، وهذا مقال خطير نشر جزء منه فى (الهيرالد تريبيون) منذ أيام وهو يدل على أن الفكر السياسى الأميركى، أصبح يعنى بالمطلقات، وهذا بدأ بأطروحة (نهاية التاريخ) التى هى قمة الخيال والوصول للحتمية الكاملة القائلة بأنه لا يوجد غير الليبرالية التى انتصرت، والعالم انتهى والتاريخ انتهى، ثم يأتى هذا المقال ليقول - على العكس - إن العالم يدخل فى عصر

جديد هو عصر حضارات تتصارع وتتضارب، وهذا يذكرنى بموضوع البحث عن عدو، الذى أشار إليه محمد سيد أحمد، فلا شك أن أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى ، ومثل أى دولة فى العالم لابد أن تبحث - ليس عن عدو تصنعه - وإنما تبحث عن أهداف سواء أهداف تحالفات أو أهداف عداوات.

د. عمرو عبد السميع: تبحث عن عدو، ووجدته فى الإسلام؟

جميل مطر: في إطار هذا الفكر هناك حديث واضح عما يسمى «الزحف الأخضر»، وهذه الفكرة أصلها فى الصليبية، لكن لا يمكن أتصور أن الأكاديميين فى أمريكا الذين بدأوا ينشطون فى الحياة الدينية، يمكن أن يصوروا الإسلام كخطر على الحضارة الغربية إنما موجود كبديل، والظاهرة الجديدة التى لها شهور معدودة الآن هى الصين، أو محاولة وضع الصين كالعدو المحتمل، أولاً الصين تظهر فى جميع الكتابات الغربية - وبالذات الأمريكية - الآن على أنها العملاق القادم، وليس اليابان، وبلغت هذه الحملة - سواء فى الممارسة الفعلية أو فى الكتابات الاكاديمية - أن وزراء خارجية دول جنوب شرق آسيا طلبوا فى اجتماع لهم من أمريكا أن تخفف من الحملة التى تحاول أن تدس بها بين الصين وبين جنوب شرق آسيا، فهم يعرفون أنهم عندما يضخمون قوة الصين فهذا يخلق مشكلة فى جنوب شرق آسيا عبر إظهار أن الصين أو العملاق الصينى - الذى يتسلح بسرعة - سوف يهدد اليابان، وأن الصين هى الحضارة التى قد تقع - مرة أخرى - فى مواجهة مع الحضارة السلافية الأرثوذكسية.

وما أريد أن أصل إليه - فى نهاية الكلام - يتعلق بالتركيز على كلينتون بالذات، كلينتون هو نتاج هذه الحالة من التدهور، إلى جانب ظروف شخصيته، حيث بدا متردداً لا يستطيع أن يختار الناس وبدا كزعيم ضعيف، والحقيقة أنه منذ أيام بوش ونحن نقول: هل لدى أمريكا زعيم قادم بعد بوش؟ يعنى كنا نطرح هذا السؤال لأنه لم يكن هناك فى الساحة الأمريكية ما يؤكد وجود الشخص الذى يستطيع تحقيق التغيير فى أميركا، فأنا أقول إن كلينتون

هو نتيجة أو نتاج حالة التدهور - الأمريكى وليس السبب فى حالة تردى السياسة الخارجية الأمريكية والحالة التى وصل لها الاقتصاد الأمريكى.

د. عمرو عبد السميع: لقد تحدثت عن الحالة الأمريكية ولكنك لم تصل بنا حتى الآن إلى الإجابة عن سؤالى الخاص بما إذا كان التدخل الأمريكى ينطوى على مصلحة عربية؟

جميل مطر: الشرق الأوسط من أسهل مناطق العالم بالنسبة لدولة فى هذا الوضع ولشخصية مثل كلينتون وبهذا الشكل الشرق الأوسط يمكن التعامل معه، لأنه لا يمثل مشكلة معقدة بعد أزمة العراق، والشرق الأوسط جاهز لأى عمل تقوم به أمريكا حتى على مستوى الضعف الأمريكى، ومستوى الحالة الأمريكية لسببين، أولهما أن الوضع العربى عموماً وضع متردٍ، يعنى العرب مستعدون لأى جهود تقوم بها أمريكا، حيث توجد أزمات سياسية فى كل أنحاء المنطقة، وأزمات اجتماعية فى كل دولها. والأمر الآخر هو إسرائيل، وأقول إن إسرائيل ليست فى أفضل أحوالها، إسرائيل ليست فى وضع طيب كما نتصور فعندها مشاكل أيضا تستدعى الإسراع بالسلام، أولاً: أن الضعف الأمريكى ينعكس على إسرائيل فنحن دائما نقول الاقتصاد الإسرائيلى مربوط بالاقتصاد الإمريكى، وإسرائيل مربوطة بأمريكا - إلى حد ما - فعندما تضعف إمريكا ينعكس هذا على الوضع الإسرائيلى الداخلى، على الأقل فى جانب واحد، وهو استمرار المعونات وأستمرار التأييد الدولى، والأمر الثانى: مشكلة استيعاب المهاجرين، وهذه مشكلة ليست سهلة فى إسرائيل ولذلك تتطلب استقراراً إقليمياً وليس فقط استقراراً داخل إسرائيل.

والأمر الثالث: الذى عندى شعور به لكننى مازلت غير متأكد هو أن هناك انقساماً فى الجالية اليهودية الأمريكية، وربما كان انقساماً شديداً.

د. عمرو عبد السميع: هل توجد شواهد على ذلك؟

جميل مطر: من هذه الشواهد، ما حدث أثناء الحملة الانتخابية، حين عزلوا

- بطريقة انقلاب شبه عسكرى - مسئول منظمة (ايباك)، والصراعات بين الكتاب الصهاينة فى الصحافة الأمريكية وصلت إلى حد السب والاتهامات المتبادلة بالإضرار بإسرائيل. والخلاف ليس فقط داخل الجالية اليهودية، ولكن بين الجالية اليهودية وإسرائيل أيضاً، وهو يظهر فى نقطة صغيرة، هى المهاجرين، الجالية اليهودية - كإسرائيل - تريد أن تجدد دماءها فى أمريكا، وبالتالى تريد مهاجرين سوفييت ومهاجرين من شرق أوروبا، الجالية اليهودية هى كيان، ولا أقول كيان إسرائيل داخل أمريكا ولكن كيان أقلية لها احترامها وأقلية لها قدرتها، وتحب أن تحافظ على هذه المكانة داخل أمريكا، وهى تحتاج فى مواجهة الاندماج بين اليهود والشعب الأمريكى - إلى دم يهودى جديد يأتى، إذن هناك صراع حقيقى وحرب داخل أمريكا بين إسرائيل والجالية اليهودية فى أمريكا على من يأخذ اليهود، الجالية اليهودية الأمريكية تشجع اليهود كى يذهبوا لأمريكا، وكل قطاع من الجالية اليهودية يعتبر نفسه هو القطاع الأساسى منها، وإسرائيل تسعى لجذب اليهود بكل ضغوطها.

وفى هذا الإطار يبرز موقف «مارتن أنديك» أهم ممثل لليهود فى إدارة كلينتون وأعتقد أنه معبر الآن عن موقف يعمل لمصلحة الجالية اليهودية من هذه الناحية وهى أن مشكلة إسرائيل كتسوية فى الشرق الأوسط يجب أن تحل لإنقاذ الجالية اليهودية فهو صاحب هذا الرأى: أن الإسراع بالتسوية ينقذ الجالية اليهودية من الدخول فى صراع مع الولايات المتحدة، ويحد من الانقسامات فى داخلها، فهو أيضاً حريص على إحداث تسوية بسرعة.

الأمر الرابع: فى مشكلات إسرائيل أن الموارد الإسرائيلية وصلت إلى أقصى استخدام واستنزاف، فأتصور أن الاقتصاد الإسرائيلى والموارد الخام فيه استغلت بشكل كامل، فبالنسبة للأرض مثلا نجد أن التوسع سواء الرأسى أو الأفقى، وصل إلى أقصى ما يمكن، ولم يعد لدى إسرائيل مجال لأن تستغل الأرض التى فى حوزتها أكثر من ذلك وبالتالى فلا بد من وضع جديد إقليمى تتوسع فيه أفقيا.

والأمر الخامس: هو الانتفاضة، فليس من شك فى أن لها تأثيراً فى السياسة الإسرائيلية، وأصل فى النهاية إلى أن كلينتون هو نتاج الوضع الأمريكى المتدهور، وأيضاً رابين هو نتاج وضع إسرائيلى، فهو يتزعم مسيرة السلام، ليس لأنه رابين، إنما هو نتيجة لما يحدث فى إسرائيل، تراكم كل الأمور التى تحدثت عنها أدى إلى ضرورة أن يكون شخص مثل رابين فى الحكم يتجه إلى التسوية السلمية.

د. عمرو عبد السميع: ننتقل الآن إلى قضية العلاقة بين عملية التسوية السلمية ومسألة ضبط التسلح فى منطقة الشرق الأوسط . ما هو التصور الأمريكى لهذه العلاقة؟

لواء أحمد فخر: أتفق مع معظم المظاهر التى طرحها السفير تحسين بشير والسفير أشرف غربال، والسيد محمد سيد أحمد والسيد جميل مطر، لكن إسمح لى أن آخذ مظاهر الاتفاق هذه، لأطرح رؤية مختلفة بالنسبة لتصورى للدور الأمريكى ثم أركز على منطقة الشرق الأوسط.

بصفة عامة الذى يحدد أهداف السياسة الأمريكية الخارجية وأساليب تحقيقها هى الإدارة الأمريكية، لكن كل شىء فى الولايات المتحدة الأمريكية يبدأ بالدولار وينتهى بالدولار عندما يقر الكونجرس الأمريكى ما الذى يخصصه لهدف من أهداف السياسة الخارجية، أو مرحلة أو وسيلة بدءاً من إنشاء سور حول سفارة، إذن هناك قيود الكونجرس على تنفيذ الإدارة الأمريكية لأهدافها، وأرجو أن ننظر إلى التعديلات التى أدخلتها إدارة كلينتون على موازنة عام ١٩٩٤ التى أعدتها إدارة بوش، وقُدمت قبل ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ ـ باعتبار أن السنة المالية الأمريكية تبدأ فى أول أكتوبر جاءت إدارة كلينتون وأدخلت تعديلات مطروحة -اليوم- أمام الكونجرس الأمريكى، وطلبت - للمرة الأولى - أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدفع جميع المتأخرات التى عليها فى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إذن هناك محاولة أمريكية نتيجة انهيار الاتحاد

السوفييتى، لإثبات أنها القوة المؤهلة - فى العالم الآن - لأن تقود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وأن تلعب دوراً عالمياً جديداً أكثر تأثيراً. إدارة كلينتون ورثت زعامة الولايات المتحدة العسكرية للعالم، وأنا متصور - فى رؤيتى - أن إدارة كلينتون تسعى إلى دور زعامة فى العالم ديبلوماسياً واقتصادياً، والمؤشر الثانى أن إدارة كلينتون طلبت من الكونجرس الأميركى أن يوافق على موازنة مواجهة أعباء حفظ السلام فى أى أزمات إقليمية طارئة، إذن تحت شعار الأمم المتحدة - كما حدث فى الصومال - تسعى الولايات المتحدة إلى دور عسكرى جديد ولكن فى إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية كما يطلقون عليها.

والنقطة الثالثة: أن وزارة الخارجية الأمريكية أنشأت وظيفة جديدة اسمها نائب وزير الخارجية للشئون الكونية.

إذن هناك تصور جديد لدور سياسى أمريكى -فى إطار الهيمنة الأمريكية- للعمل كونياً، ونتيجة الاختلافات المتعددة فى الإدارة الأمريكية لوجهات النظر فى صياغة السياسة الخارجية، قرر وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر أن يخفض عدد نواب ومساعدى نواب وزير الخارجية من ١٢٠ إلى ٧٥ حتى يمكن أن يحقق نوعاً من المركزية فى صنع القرار السياسى الأمريكى للحد من التضاربات الكثيرة التى تحدث.

والأهم من هذا وذاك أن الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت تصوراتها بالنسبة للأسبقيات، أول أسبقية أنها رفعت مستوى المعونة الأمريكية لروسيا الاتحادية بمقدار ١٢٠ فى المائة، بغض النظر عما إذا كان هذا المبلغ يرضى عنه يلتسين أم لا، ارتفعت المعونة من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار، هذا يعنى أن هناك أسبقية أولى فى السياسة الخارجية الأمريكية اسمها روسيا ودول الكومنولث. فى الوقت نفسه الرئيس الأمريكى كلينتون أطلق نداء لتحالف دولى يساند دول الكومنولث وروسيا الاتحادية.

الأسبقية الثانية التى طرحت خلال ندوة تحدث فيها المسئول عن الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، ونظمها معهد الدراسات الأمريكية

لشئون الشرق الأدنى وهذه الأسبقية يعتبرونها أسبقية قصيرة الأجل هى البوسنة والهرسك، وسوف أعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

والأسبقية الثالثة فى الشرق الأوسط، وهنا لا مجال للحديث عما إذا كان دور الولايات المتحدة فيه مصلحة للعرب من عدمه، فالسؤال المطروح علينا هو: هل نستطيع أن ننتهز الفرصة لنؤدى واجبنا لكى نحول دور الولايات المتحدة إلى مصلحة لنا أم لا؟ المصلحة لن تُعطى كعمل خيرى، ومن هذه التصورات أقول إن أمريكا بعد انهيار الاتحاد السوفييتى تشعر أنها القوة الموجودة على الساحة، كما قال محمد سيد أحمد.

من هنا أقول إنها ترى أنها القوة المهيمنة على الشرق الأوسط بغياب الاتحاد السوفييتى تماماً، لا دور فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا دور فى دول عدم الانحياز لا مساندة لقضايا شرعية دولية وقضايا حقوق الفلسطينيين، لا دعم للسلاح، هى القوة المهيمنة، وليست مستعدة نتيجة للظروف - التى طرحها جميل مطر - أن تفسد هذا الدور، المشكلة أن كلينتون وإدارته ركزوا على الأوضاع الداخلية، لكن الأمور الدولية فرضت عليه أسبقيات لم تكن فى حسبانه، وهو بطىء فى إعادة تنشيط دور الإدارة الأمريكية كما قال السفير أشرف غربال، نحن نتحدث بعد أربعة أشهر على تولى كلينتون. وكما قال السفير أشرف أيضاً، لا زالت القوى المحركة فى الإدارة غير موجودة على الساحة، لكن المؤشرات تمهد إلى أن الإدارة الأمريكية لا تريد أن تفقد دور السيادة فى العالم، ولكن بدلاً من السيادة العسكرية تتوجه إلى السيادة الديبلوماسية والاقتصادية سواء فى تصورها تجاه الصين أو فى حرب الحضارات أو فى دورها مع أوروبا.

ونأتى لمنطقة الشرق الأوسط بالذات، أولاً أمريكا تعلم - تماماً - أن إسرائيل أدركت - كما أدرك العرب - أن القوة المسلحة لن تأتى بسلام، ولن تؤدى إلى الاستقرار فى المنطقة، وإدارة كلينتون مازالت مستمرة - فيما طرحه

بوش وطرحه ريجان ونيكسون وطرحه الجميع من هدف أمريكى - وهو تدفق البترول بأسعار معقولة لا تؤذى الاقتصاد الأمريكى.

وما أريد الوصول إليه من هذه النقطة أنه ليس نحن فقط الذين نسعى إلى التفاوض، إسرائيل - أيضاً - تعلم أنه لا مجال لفرض سلام بالقوة، وأنه لا أمن لإسرائيل من دون سلام.

النقطة الثانية: وأنا أعتذر للسفير تحسين بشير - هنا - لأنه فى الخطب الانتخابية لكلينتون وفى خلال مسيرة المفاوضات الرسمية وفى الخطاب الذى ألقاه مسئول الأمن القومى يوم ٢٠ مايو أمام معهد شئون الشرق الأدنى، قال: إن أميركا تعمل كوسيط حاليا بين الدول العربية وإسرائيل فى التفاوض، والوسيط عادة ينتظر إلى أن تحدث المشكلة ثم يطرح الحل التوفيقى، وقال: نحن مستعدون أن ننتقل إلى دور الشريك الكامل، بمعنى أن تكون لديه القدرة على المبادرة وطرح جداول أعمال تقبلها الأطراف مشروطة بأن الأطراف تقبل - من الآن - ما يطلق عليه الحد الأدنى لمطالب الطرف الآخر، لكن لا نقول انسحاب كامل من الجولان قبل أن نتحدث فى أمن إسرائيل، ولا نقول تخلص كامل من القدرات النووية قبل الحديث عن ترتيبات ضبط التسلح. لأن أمريكا فى عملية السلام لا تخالف اسرائيل، هى تعمل مع إسرائيل، ومن هنا فهى مستعدة بشرط أن الأطراف تعلن أنها قابلة للوصول إلى الحد الأدنى. المؤسف أن تفسير الحد الأدنى الأمريكى -الإسرائيلى يعنى إنهاء النزاع وتطبيع العلاقات وفتح الحدود وتبادل سفارات وإقامة علاقات تجارية، أى القفز إلى خطوات مطلوبة فوراً قبل أن تصل إلى أى أرضية جادة للسلام، وهذا هو الأمر الذى تأخذه الدول العربية بحساسية شديدة جداً ولها مطلق الحق فى هذا.

السفير تحسين بشير: هل يعنى ذلك أن الشريك الكامل سيأتى عندما نقبل الحد الأدنى؟

لواء أحمد فخر: الشريك الكامل يستلزم دوراً لزعامات دول المنطقة، لا نطالب الرئيس الأمريكى وحده بأن يقوم بدور الشريك الكامل، فعلى زعماء

المنطقة أيضاً أن يقبلوا القيام بدور الشريك الكامل فى التسوية كما حدث فى كامب ديفيد.

ومعنى ذلك أن هناك شرطين أمريكيين للقيام بدور الشريك الكامل، وهما أن تقبل الأطراف المتفاوضة الحد الأدنى لمطالب بعضها البعض، وأن يشارك زعماء المنطقة فى العملية.

وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة للتحول من وسيط إلى شريك كامل، إذا تحقق هذان الشرطان. وقد طلبت من اسرائيل أن تعلن قبولها للحد الادنى من مطالب الأطراف العربية، فيما يخص الموقف من الانسحاب من الأراضى المحتلة مقابل السلام.

السفير تحسين بشير: يعنى حالياً هى ليست «شريكاً كاملاً».

لواء أحمد فخر: لا.. ليست شريكاً كاملاً.

النقطة الأخيرة - التى أود الإشارة إليها - هى أن الولايات المتحدة الأمريكية - وهذا تصور أمريكى وليس تصورى - تشعر بأن توازن القوى فى المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، وبعد اختفاء (جيش المليون العراقى) هو الفرصة التاريخية لإحداث السلام الحقيقى، فوفقاً للتصورات والافتراضات الأمريكية، لا بد من استثمار هذه الفرصة لتحريك مسيرة السلام، إذن ليس الهدف هو مجرد استمرار مسيرة السلام، لأن توازن القوى - هذا - ليس مفترضاً أنه سوف يستمر إلى الأبد، وإذا فشلت جهود السلام فسيعود مرة أخرى الخيار العسكرى ليطرح نفسه، وستعود محاور وتوازنات عسكرية أخرى مختلفة فى المنطقة، وبخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت مشكلة جديدة فى عملية السلام، وفى عملية صياغة الشرق الأوسط ما بعد السلام، فقد طلبت إعادة التحديد الجغرافى والجيوفيزيقى للمنطقة، فهى تقول - رسمياً - إن الجمهوريات الإسلامية فى وسط آسيا تدخل فى منطقة الشرق الأوسط مما يعطى تركيا دوراً جديداً، وإن هناك دولاً مثل إيران وأفغانستان سوف يكون لها دور، وإن

الصومال جزء من الشرق الأوسط، هذا التوحيد الجغرافى ربما يدخلنا فى متاهات أكاديمية جيوفيزيفية سياسية، وحرب الحضارات تتعدى الإطار الذى نعمل فيه من مؤتمر مدريد حتى الآن. لكن استمرار إمداد إسرائيل بالتفوق النووى كان مقبولاً أيام نيكسون، وكان مقبولاً أيام كارتر، وقل نسبياً وكان مقبولاً أيام ريجان، ولكنه غير مقبول على الإطلاق - إذا كنا نتحدث عن السلام ونتحدث عن توازن مصالح - أن نقول إن ضمان أمن إسرائيل ضرورى فى ظل مجازفة رابين، وأنا متفق - تماماً - مع الأطروحة الخاصة بأن أمريكا تراهن على أن رابين هو الحصان، سواء كان هذا نتاج مرحلة، أو لأنه هو الذى يقود مسيرة السلام الإسرائيلية، فهناك رغبة فى انتهاز فرصة وجود رابين فى الحكم وهو الذى يقول - حتى يطمئن الشارع الإسرائيلى - أنه ما زالت لدينا القدرات النووية. وهذا الكلام - طبعاً - مرفوض سياسياً، ومرفوض عسكرياً وغير مقبول إذا كنا نتحدث عن السلام. إنما كلينتون قال هذا فى خطبه الانتخابية وكرر هذا - أيضاً - فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، بل إن كلينتون تعدى ذلك وأنشأ لجنة اسمها «لجنة العلوم والتكنولوجيا»، بين وزارتى الخزانة والدفاع الأمريكيتين وإسرائيل، حتى يضمن لها استمرار تدفق الدعم الذى يحفظ التفوق النووى، وهذا موضوع يخل تماما باستقرار المنطقة والتوازن العسكرى وتوازن القوى فيها.

والنقطة الأخيرة التى أثيرت هى الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الأخرى، وأنا - شخصياً - أتفق تماما مع أن أوروبا الموحدة قد تكون قوة جديدة بازغة وصاعدة، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصورة أنها القوة الوحيدة الموجودة فى العالم، وبغض النظر عن الهجوم على كلينتون وبطئه، إلا أنه - فعلياً - يبعد الولايات المتحدة الأمريكية عن زعامة العالم ديبلوماسياً واقتصادياً. ولو نظرنا إلى خريطة أوروبا فسوف نجد أن الدول التى تسعى إلى الوحدة الأوروبية الاقتصادية تهدف لإيجاد عملة واحدة وأسعار متوازنة للسلع الزراعية، كما سنجد أن أية سيارة تحمل سلعاً أو سياحاً أو

جرائد أو أفراداً من انجلترا لتركيا أو من اليونان إلى هولندا، يجب أن تمر براً بيوغوسلافيا، فهذا التمزق اليوغوسلافى وهذه الحرب تفصل أوروبا الموحدة إلى قسمين وتؤجل العملية، بحيث لا يوجد توحيد عملة ولا توحيد أمن ولا توحيد صناعة ولا توحيد أسعار ولا دعم زراعى، كل هذا يتأخر وبالتالى القوى الاقتصادية الأوروبية الموحدة تتأخر إلى حد ما. كلينتون يرى أن دور الولايات المتحدة عسكرياً - بالضبط كما شرحه السفير تحسين بشير - اختيارى فى إطار الأمم المتحدة.

وأكرر هنا - أيضاً - أنه فى الموازنة الأمريكية الجديدة طلب كلينتون من الكونجرس الأمريكى التصديق على زيادة المبالغ الممنوحة من الولايات المتحدة الأمريكية فى عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية التى ينادى بها الدكتور بطرس غالى.

إذن هو يسعى - أيضاً - لدور عسكرى محدود، واختيارى فى إطار الهيمنة الأمريكية والدور العسكرى الأمريكى وبالذات بالنسبة للمنطقة.

وقد أثار جميل مطر موضوع الصين بالنسبة لأمريكا، ولا شك أن الصين تقلق الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة بعد ما قالت المؤسسات المالية الدولية، إن نسبة النمو الاقتصادى فى الصين فاقت كل التوقعات، لكن أعود لأقول إن الولايات المتحدة وإدارة كلينتون وضعت مجموعة من المقاييس سنأتى لها بالتفصيل - فيما بعد - بشأن المعونات والمساعدات الأمريكية، مرتبطة بازدياد النمو الديمقراطى للدولة المستقبلة وباحترام حقوق الإنسان وبالتعامل مع احتياجات السوق.

إذن هو فى الوقت نفسه الذى يتكلم عن الصين اقتصاديا كلاماً جيداً، يتكلم - أيضاً - عن حادث (ميدان السلام السماوى) وعدم احترام حقوق الإنسان، ويوجد توازن - هنا - فى اللعبة السياسية الأمريكية.

د. عمرو عبد السميع: ما زلنا نسأل.. هل هناك تصور أمريكى يربط ما بين عمليات التسوية وعمليات الحد من التسلح؟

لواء أحمد فخر: السياسة الخارجية الأمريكية المطروحة فى خطة الرئيس كلينتون وفى تصريحات المسئولين فى الإدارة الأمريكية، وفى مجلس الأمن القومى، تؤكد أن أحد الأهداف الأمريكية - بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط هو الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمؤكد أن توافر صواريخ أرض - أرض، والمحاولات النووية فى المنطقة مع دول الكومنولث، من الأمور المزعجة للاستقرار العسكرى الأمريكى، ومن هنا - أيضاً - هناك نداء ومحاولة لعمليات ضبط التسلح فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: هل الربط متحقق فى الدور الأمريكى بين عملية ضبط التسلح وعملية التسوية؟

لواء أحمد فخر: الربط - متحقق باختلاف وجهات النظر - والأمريكان لديهم مهارة فى ابتكار التعبيرات. كنا نسمع عن أسلحة هجومية وأسلحة دفاعية. ثم فشل العسكريون والمدارس العسكرية فى العالم فى التفرقة بين السلاح الدفاعى والهجومى، لأن كل سلاح هجومى من الممكن أن يستخدم فى العملية الدفاعية، وكل سلاح دفاعى من الممكن أن يستخدم فى عمليات هجومية. فخرج الأمريكيون بتعبير اسمه الأسلحة التى تؤثر على التوازن، فعندما أمد الاتحاد السوفييتى السابق سورية بصواريخ دفاع جوى طراز (سام ٥) مداها يصل إلى ١٥٠ كيلو متراً اعتبرتها أمريكا مخلة بالاستقرار، علماً بأن كلمة قوات دفاع جوى تعنى أنها تدافع، لكن قالوا إنها إذا وضعت على الحدود تستطيع أن تمنع طيران أى طائرة مدنية فى مسافة ١٥٠ كيلو متراً، إذن يصبح سلاحاً يؤدى إلى عدم الاستقرار، فابتكروا لنا تعبير أسلحة عدم الاستقرار أو المؤثرة على التوازن، لكن عندما نتكلم عن ضبط التسلح نبدأ بالأسلحة الأكثر خطورة على استقرار المنطقة، من ناحية عواقب استخدامها، فاستخدام طلقة رصاص يختلف عن استخدام قنبلة نووية، استخدام سلاح كيماوى غير استخدام طلقة دبابة، فنحن العرب نطرح فكرة أن تكون المنطقة منزوعة السلاح من أسلحة الدمار الشامل بدءاً بالنووى، والكيماوى والبيولوجى والسلاح فوق

التقليدى الذى استُخدم فى حرب الخليج، أما الطرح الأمريكى / الإسرائيلى - وأنا قلت إن أمريكا فى التفاوض تعمل مع إسرائيل وليس ضدها - فيقول إن الأسلحة التى استُخدمت فى المنطقة، هى التى يمكن أن يتكرر استخدامها، وهى الأسلحة التقليدية ، وهنا نقطة الخلاف، لكن أمريكا قبلت فى نهاية الجولة الأخيرة المتعددة الأطراف، أن تضع على جدول الأعمال المناقشة والتفاوض حول الحد من جميع أسلحة الدمار الشامل من دون تمييز أنواعها، لكن يظل السؤال متى، فهل نبدأ بها أم تصبح آخر شىء؟ هذا - طبعاً - مجاله المفاوضات.

د. عمرو عبد السميع: السفير صلاح بسيونى نحن نتحدث - طول الوقت - عن الجانب الأمريكى، لذلك نسأل عن تقويمك للسلوك السياسى العربى تجاه الإدارة الامريكية الجديدة وبخاصة فى ضوء ما ذكره السفير أشرف غربال من أن على العرب أن يتوقعوا لوناً من ألوان الضغوط عليهم؟

السفير صلاح بسيونى: فى الحقيقة كل الأسئلة المطروحة، والمناقشات الجارية الآن فى العالم العربى تعكس حقيقة الوضع العربى، ونظرته إلى عملية السلام فى الوقت الحاضر بعد مرور ما يقرب من سنتين، كما تعكس هذا القلق الذى تعبر عنه الأسئلة المطروحة فى هذه الندوة، والنظرة العربية تتميز - دائماً - بقدر كبير من الخيال والوهم، بمعنى أنه عندما بدأت عملية السلام كان هناك تصور تفاؤلى - إلى أبعد حد - بالنسبة لمستقبل السلام، وأنه من الممكن أن تصل عملية السلام إلى منتهاها فى خلال فترة بسيطة وأن الولايات المتحدة جادة ومسارعة فى الضغط على إسرائيل، وأن هناك متغيرات كثيرة ستحكم الموقف الأمريكى بداية من المتغيرات الدولية التى حدثت، بالإضافة إلى تصور العرب بأن هناك تغيراً فى العلاقة الاستراتيجية القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فكان هناك تصور عربى بأن أساسيات العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية حدث فيها تغير، وأريد أن أوضح - فى هذا المجال - أن هناك بالفعل أساسيات لم تتغير فى هذه العلاقة الأمريكية - الإسرائيلية، وأن بداية

التحديد الواضح لهذه الأساسيات كان فى اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، هناك تعهدات أمريكية مكتوبة لإسرائيل مرتبطة بتوقيع اتفاق كامب ديفيد، ومرتبطة بتوقيع معاهدة السلام، فيها ضمان لأمن إسرائيل، وفيها ضمان لوصول البترول إلى إسرائيل، وفيها - أيضاً - التعهد بعدم اتخاذ أى موقف سياسى دون التشاور مع إسرائيل، ولو نظرنا إلى هذه التعهدات الأساسية - والتى لا تزال قائمة حتى الآن - يمكن لنا الرد على التساؤل حول مفهوم الشريك الكامل، كما يرد فى الإعلام العربى، ويتم التركيز عليه بالصورة التى نلمسها الآن.

مفهوم الشريك الكامل كلمة صدرت فى دمشق أثناء زيارة وارن كريستوفر، وبدا كما لو أننا تعلقنا بالقشة، وأصبحت هذه الكلمة أساسية فى كل المقالات فى الصحافة والإعلام العربى عموماً، وحقيقة الأمر أنه أصبح على وزير الخارجية الأمريكى وعلى المسئولين الأمريكيين أن يفسروا مفهوم الشريك الكامل، أو هذه الكلمة، ويقولوا إنها لا تعنى أننا شركاء مفاوضون بالفعل فى المفاوضات، ولا تعنى أننا سنضغط على أى طرف، حيث المقصود بها الضغط على الطرف الإسرائيلى، ولا تعنى أننا سنرغم أى طرف على قبول شىء. وبالتالى أصبح التعريف الذى تعلق به العرب مجرد تأكيد للدور الأمريكى الذى بدأ - حقيقة - منذ عام ١٩٧٣ بعد حرب أكتوبر، عندما توجه الخطاب السياسى المصرى إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة الوحيدة التى تستطيع أن تصل بنا - فى المنطقة - إلى السلام.

أيضا ضمن هذه الأوهام العربية، ما كنا نتصوره أو يصوره الإعلام العربى - فى فترة ما وبالذات خلال فترة الليكود مثلاً - من أن أزمة خطيرة جداً ستحدث فى العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية. ولم يحدث ذلك بالضبط، وإنما كان هدفاً واضحاً تماماً للسياسة الأمريكية أن تحد من أى موقف لشامير يؤثر على استمرار عملية المفاوضات، لكن لم يكن فى الموقف الأمريكى - حقيقة - أى ضغط مباشر على إسرائيل باستثناء عملية القروض، وكان لدى الإسرائيليين

اقتناع كامل بأنه سيتم توفير هذه الضمانات فى يوم أو آخر.

والسياسة الأمريكية - فى تقديرى - تتحرك الآن لتأكيد نوع من المصداقية التى أعلن عنها الرئيس بوش فى نهاية حرب الخليج، عندما صرح بأنه لا بد أن يكون هناك تحرك أمريكى من أجل الوصول إلى السلام فى الشرق الأوسط، إنما - حقيقة - لا بد أن نراجع أنفسنا الآن ونتساءل هل هناك حدود لهذا التحرك الأمريكى فى عملية المفاوضات بما يسمح بأن يتحقق الحد الأدنى من المطالب العربية فى هذه المفاوضات، فمثلاً عندما تقول الولايات المتحدة (الأرض مقابل السلام)، هل هذا المبدأ مطلق كما يتصور العرب؟

نحن نطلب تنفيذ مبدأ الأرض مقابل السلام، ونتصور أن السياسة الأمريكية ستصر وتضغط على إسرائيل من أجل أن تنفذ هذا المبدأ دون أى تعديل، وهذا أمر يتنافى مع الواقع ومع طبيعة التفاوض. فعندما تعلن الولايات المتحدة أن هناك ضماناً كاملاً لأمن إسرائيل يصبح السؤال هو: ما هى حدود هذا الضمان؟، لأنه إذا أمكن الرد على هذا التساؤل يمكن - بالتالى - أن نصل إلى الحدود التى يمكن فيها - أو من خلالها - أن يتحرك الموقف الأمريكى بصورة تلبى بعض المطالب العربية فى هذا الاتجاه.

ما أريد أن أقوله - حقيقة - عندما نتعرض للموقف العربى ونظرته إلى الولايات المتحدةأن هناك محاولة حقيقية أمريكية فى أن يوجد نوع من الموازنة فى علاقتها - الآن - مع العرب وإسرائيل، لكن هذه الموازنة - بالضرورة - لا يمكن أن تكون مرضية للعرب ولن تصل إلى الحد الذى يطلبه العرب على الإطلاق، لأن هناك - كما ذكرت - أساسيات لن تختلف فيها إدارة أمريكية عن إدارة أخرى على الإطلاق. وكما تفضل اللواء أحمد فخر، فالسياسة الأمريكية من صنع الإدارة الأمريكية، ومن صنع البيروقراطية الأمريكية وقد يحدث بعض التغير هنا أو هناك، وإنما الاساسيات والالتزامات الأمريكية لا تتغير.

وأذكر فى هذا المجال - كدليل على مدى التمسك الأمريكى بالالتزامات -

ما حدث عام ١٩٥٧ عندما التزمت الولايات المتحدة لإسرائيل بأنه إذا حدث أى غلق لخليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية فإن ذلك يشكل حالة حرب، ويسمح لإسرائيل بأن تدافع وتشن الحرب، لكننا أخذنا مثل هذا الالتزام بصورة مخففة، وأغلقنا خليج العقبة وقلنا لا يهمنا أمريكا، فكان الذى حدث أن التزمت أمريكا بموقفها.

السفير تحسين بشير: لكن أمريكا لم تخبرنا - رسمياً - بهذا الالتزام.

السفير صلاح بسيونى: لكن هذا الالتزام كان معلناً ومعروفاً للجميع، وقد تحدثت عنه فى كتاب عن حرب السويس قبل أن تقع كارثة ١٩٦٧.

يعنى ما أريد أن أقوله هو أننا - حقيقة - نأخذ بخفة وعدم اهتمام الكثير من الإلتزامات الأمريكية الأساسية فى علاقاتها، سواء كان ذلك مع إسرائيل أو مع دول مختلفة، ونتصور أنه من الممكن أن تتغير هذه الأساسيات بصورة أو بأخرى.

ونحن الآن نواجه وضعاً - بلا شك - جديدا تماماً، وأتصور أن عملية السلام - التى تتم الآن - ستستمر فى طريقها إلى النهاية لأن هناك هدفاً أمريكياً وإسرائيلياً - أيضاً - فى أن تصبح عملية السلام هى الأساس فى النظرة الشرق أوسطية الجديدة، وعندما التقى رابين بالرئيس كلينتون لم يكن هناك حديث أساسى سوى مناقشة الوضع المستقبلى للشرق الأوسط عندما يتم السلام، وبالتالى هناك هذا التوافق الأمريكى - الإسرائيلى حول مفهوم الشرق الأوسط الجديد وأهمية الوصول إلى السلام حتى يمكن أن يتحقق هذا الوضع الجديد، وحتى يمكن أن تحافظ إسرائيل على وضعها الاستراتيجى المتميز مع الولايات المتحدة، وأعتقد أنه يمكن أن ننظر إلى عملية السلام - الآن - على أنها جزء لا يتجزأ من هذا التصور الجديد، وعلينا كعرب - حقيقة - أن نمارس بواقعية ونظرة بعيدة تماماً عن هذه التهيؤات التى أصبحت سمة من سمات السياسات والإعلام العربى فى الوقت الحاضر.

د. عمرو عبد السميع: السفير تحسين بشير لديه بعض التعقيبات؟

السفير تحسين بشير: أمريكا تمر بمرحلة مخاض، ومخاض لا نعرف نحن، ولا كلينتون ولا أمريكا ما الذى سيسفر عنه، ولكن أمريكا استعادت أعلى درجة من النمو الاقتصادى مقارنة بأى مكان فى العالم فيما عدا المناطق الجديدة فى الصين، لكن - بهذا المعنى - أمريكا تنمو أكثر من ألمانيا وأكثر من اليابان، وبالنسبة لإسرائيل، أمريكا تصر فى عهد كلينتون وقبل كلينتون، وأيام بوش - الذى كان معقولاً جداً مع العرب - على التفوق الكمى والنوعى - وأساسا النوعى لإسرائيل - على العرب وهذا سيستمر، سيستمر إلى أن يغير السلام الوضع. والنقطة التى يعتبر العرب متخلفين فيها ضمن حرب الأوهام، هى أنهم يظنون أن السياسة الأمريكية مجرد استمرار للسابق، لأن الفكر العربى لا يزال يقوم على أن السوابق تحكم اللواحق، وهذا غير صحيح، هناك مستجدات جديدة وأشياء مستمرة، ولكن المستجدات أكثر من الموروثات، والمستجدات ليست فى الصراع، كلام الصراع ولغة الصراع مع الاتحاد السوفييتى أو أوروبا تغير، ويوغوسلافيا موضوع آخر، أمريكا لن تتدخل فيه حيث ليست لها مصلحة، أوروبا فشلت بالكامل لأن أوروبا الموحدة ليست لها قوة عسكرية - علينا أن نتعامل مع أمريكا الحالية، وهذه عملية صعبة، وديالكتيك، ولغة الخطاب العربى - الحالية - لجميع الدول العربية نشاز بالنسبة للمستمع الأمريكى.

السفير صلاح بسيونى: فى الحقيقة - حتى الآن - لم أجد فيما تلتزم به الولايات المتحدة أى متغيرات بين إدارة أمريكية وأخرى، فلا تغير على الإطلاق، كما نقول فى التوازن الحالى فى سياسة الولايات المتحدة تجاه العرب وتجاه إسرائيل، ولا أتصور أنه ستحدث مستجدات تسمح بأن تغير الولايات المتحدة من هذا التوازن بحيث يكون فى صالح العرب أو ضد إسرائيل.

لواء أحمد فخر: أريد أن أشير إلى التغير الذى حدث فى فكرة التفوق النوعى الإسرائيلى على العرب، منذ عهد نيكسون - عندما بدأت هذه الكلمة - حتى الآن، أيام نيكسون كان المقصود تفوقاً نوعياً فى جميع أنواع المعدات على

جميع الدول العربية مجتمعة، ولما جاء فورد أخذ الخط نفسه، لكن كارتر قال بنوع من التوازن يعطى إسرائيل تفوقاً تكنولوجياً نوعياً يسمح بأنها تتقدم العرب بستة أعوام تكنولوجياً، بالنسبة للمنطقة كلها، ولما جاء ريجان قال ثلاثة أعوام مع الأعداء العرب المحتملين، أما بوش فقد أخرج مصر والسعودية، وقصر التفوق النوعى على بعض المعدات العسكرية، لكن كلينتون لم يوضح أكثر من أنه يضمن لإسرائيل تفوقاً نوعياً من القدرة الذاتية على استمرار نمو هذا التفوق، ولم يقل - بعد - إلى أى مدى، لكن هناك تغيراً نتيجة تبدل الموقف السياسى، وكما قال السفير صلاح توجد محاولة للتوازن الأمريكى وليس بالضرورة أن يكون هذا ضد إسرائيل، التوازن الأمريكى فى العلاقة مع العرب ظاهر - للمرة الأولى - فى الأهداف الأمريكية المعلنة، وفى خطب كلينتون حيث يتحدث عن توسيع دائرة الصداقة مع الدول العربية، وضمان أمن وسلامة إسرائيل ومنع انتشار الأسلحة، لكن لا أعرف مدى التفوق النوعى الذى سيحافظ عليه كلينتون لإسرائيل. وهنا يأتى دورنا فى إقناع الولايات المتحدة بأن التفوق النوعى هذا ليس مطلوباً لعملية السلام.

السفير أشرف غربال: إذا ترجمنا هذا الجانب فيما يتعلق بالتأثير على صانع القرار فى إسرائيل ودفعه نحو تسوية سلمية مع الدول العربية، يكون معناه أن هناك ما يحس به صانع القرار الإسرائيلى من تغير فى مدى التأييد الأمريكى لإسرائيل، فهو ليس تأييداً مطلقاً مثلما كان فى الماضى، إنما تأييد أصبح على درجة أقل بحيث أنه يسمح للعرب بأن يشعروا بأن هناك إمكاناً للوصول إلى تفاهم مع إسرائيل فى ضوء وضع تصور جديد.

من ناحية أخرى هو يقول لإسرائيل لن أتخلى عنك ولن تفقدى أمنك إزاء جماعة متطرفين من العرب، لكن آن الأوان للوصول إلى تسوية.

ولهذا السبب أعتقد أن ما يجمعنا حول هذه المائدة هو أن هناك فرصاً - الآن - للوصول إلى تسوية سلمية أكثر من أى وقت مضى، وأن عناصر التغير وإن

كانت مطروحة على مدى طويل، إنما هناك عناصر تغير حصلت، بحيث تمكن الأطراف من الوصول إلى هذه التسوية السلمية.

تبقى نقطة واحدة هى أنه بافتراض تعذر ذلك لأى سبب من الأسباب، تظهر أهمية ما حذر منه محمد سيد أحمد من أن يصبح التفاوض واستمرار العملية هدفاً - فى حد ذاته - بما يؤدى إلى أن ينفجر الموقف بالنسبة للمنطقة نفسها وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

د. عمرو عبد السميع: فى هذا السياق هل يمكن توقع حدوث تغير فى النظرة الأمريكية لأمن الخليج فى ظل إدارة الرئيس كلينتون؟

السفير تحسين بشير: أهم عناصر الاستمرار للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط هى تعزيز وتثبيت النجاح الذى حققته الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً فى الخليج، هذا هو الأساس وسيستمر، وقد رأينا أخيراً أنهم ضربوا قوات الجنرال عيديد بعنف مثلما ضربوا صدام حسين بعنف، والمنطقة الوحيدة التى قد يلجأون فيها - ليس إلى التدخل الواسع، كما عمل بوش، ولكن توجيه ضربات سريعة بالطيران، هى الخليج، هذا على الرغم من أنهم سيحاولون تحاشى عملية إرسال قوات.

ومن هنا كان المبدأ الجديد فى السياسة الأمريكية فى عهد كلينتون بالنسبة لإيران والعراق، هو الاحتواء المزدوج، أى استمرار احتواء العراق إلى أن ينتهى صدام، ثم يرون ما الذى سيكون عليه الوضع، مع احتواء إيران وعدم إعطائها تكنولوجيا ولا الإفراج عن أرصدتها، ويواكب ذلك الضغط - حالياً - على الصين وعلى كوريا الشمالية لعدم إعطاء إيران الإمكانات الصاروخية والنووية، وهم يفعلون ذلك بالتعاون مع إسرائيل، حيث زار بيريز كوريا وطالبها بعدم إعطاء سلاح لإيران، ويعرض عليها تسهيل التفاهم مع أمريكا مقابل عدم اللعب فى الشرق الاوسط.

وما زال البترول عنصراً جوهرياً فى سياسة أمريكا تجاه المنطقة، وهم يعلمون

أنه على الرغم من وجود بترول فى طاجكستان، وفى روسيا إلا أن الاحتياطيات الثابتة فى الخليج أكبر، وبعد السعودية أكبر احتياطى موجود فى العراق، وهذه سياسة مستمرة تدفع إلى الربط بين الخليج وبين الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وأحد أهداف عملية السلام هو تحقيق هذا الربط، فما دام هناك عملية سلام، ومادامت الأطراف المباشرة تلتقى وتجتمع، فلا توجد مشكلة بالنسبة لأمريكا التى تقول إنها تشجع وتساعد، ومع ذلك يجب أن نضع فى اعتبارنا - باستمرار - أن المصلحة الأمريكية لها منظور يختلف، حتى إذا تطابق أحياناً مع المصلحة العربية. والمصلحة بطبيعتها مسألة متغيرة، حتى إذا كان فيها درجة من الثبات.

وفى رأى الأمريكان أن الدول العربية - جميعاً - فى حالة تخلف سياسى وأنها فى حاجة إلى تطوير ومن هنا يتكلمون عن حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكنهم لن يسمحوا لموضوع الديمقراطية ولا لموضوع حقوق الإنسان أن يتحول إلى خلاف. فهى عناصر ضاغطة ولكن لن تكون مفروضة وهى إحدى الوسائل التى تجعل لإسرائيل ميزة على الدول العربية، فعلى الرغم من الكلام الدبلوماسى هم يعتبرون إسرائيل فى حالة تقدم حضارى يسبق الدول العربية، تقدم حضارى بجانب التقدم التكنولوجى، لكن فى كل الأحوال فإن المنعطف الذى نمر به يقدم أحسن فرصة للسلام. وهذا السلام يحقق مصالح لأميركا والعرب والإسرائيليين، وهذا السلام لن يكون متوازياً، لكن سيحصل كل طرف من خلاله على شىء أفضل مما لديه الآن. ولكنه لن يحقق كل ما يدور فى ذهنه سواء بالنسبة للقرار ٢٤٢ أو لأى شىء آخر. المهم تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة حية يحدث فيها تبادل للمصالح فى ظل السلام.

د. عمرو عبد السميع: تُناقش فكرة الاحتواء المزدوج - فى نظر كثير من المراقبين - من منظور أن فيها لوناً من ألوان تثبيت بعض المتغيرات، وبمعنى آخر أنها لا تضع اعتباراً لما هو مطروح من تصاعد المواجهة مع إيران تصاعداً متسارعاً وبالتالى هل يمكن أن يؤثر هذا على الموقف فى نظام صدام حسين فى العراق؟

السفير أشرف غربال: واضح - كما ذكرنا - أن الولايات المتحدة ليست على استعداد أن تكون رجل البوليس فى كل الأوقات وفى كل الأماكن فى العالم، وأن ما حصل فى الخليج ينبهها إلى ضرورة احتواء الأمور ومواجهتها، قبل أن تشتعل. فلا أتصور أن الولايات المتحدة على استعداد لأن تعود إلى إرسال نصف مليون عسكرى مرة أخرى إلى هذه المنطقة سواء كان هذا فى الأمد القريب أو فى الأمد البعيد، إنما أتصور أنها ستعمل - قدر طاقتها - على ألا تصل العملية إلى درجة الانفجار.

وفى ضوء ذلك أشعر أن وجود الولايات المتحدة - بالدرجة الكافية - فى منطقة الخليج سواء عن طريق مباشر أو عن طريق غير مباشر، أمر متوقع خلال الفترة المقبلة، وأن مواجهة إيران إذا استدعى الأمر ستتم عن طريق الحد من التسلح - كما تفضل تحسين بشير - الذى يصل إلى إيران بما يمكن أن يهدد أمن المنطقة، أو أمن دول المنطقة، هل وارد أن يشتعل الموقف ثانية بين إيران والعراق؟ ممكن أن يحدث كجزء من عملية تفريغ القوة الإيرانية المتزايدة فى الفترة الحالية. إنما لا أتصور أن هناك رغبة لدى الولايات المتحدة فى أن تشتعل المنطقة اشتعالاً كبيراً، فكما نرى هى تسعى فى مختلف الأنحاء فى العالم لتهدئة بؤر التوتر وبؤر الاشتعال إلا - للأسف - أزمة البوسنة، وفى هذا تحدث الكثيرون بما فيه الكفاية. وواضح مدى التردد الأمريكى الذى يدفع للتساؤل فى بعض الأحيان، هل هو تردد نابع من القرار الأمريكى، أم هو توزيع أدوار بين أوروبا من ناحية وأمريكا من ناحية أخرى. لكن فى تصورى سنرى فى الفترة المقبلة محاولة للحد من النفوذ الإيرانى والتطور العسكرى الإيرانى، والانتشار الإيرانى بالدرجة التى تحول دون الوصول لعملية انفجار فى هذه المرحلة أو فى المرحلة المقبلة.

د. عمرو عبد السميع: ما هى توقعاتكم لأكثر السيناريوهات ترجيحاً فى العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران؟ هل هو تصاعد المواجهة فوق خطها الحالى أو انخفاضها عن مستواها الحالى او التحسن الجزئى فى العلاقات؟

محمد سيد أحمد: اسمح لى - قبل هذا - أن أقارن بين البؤرتين الرئيسيتين فى المنطقة والتحولات والتجددات فيهما، بؤرة اسمها أزمة الخليج، وبؤرة اسمها النزاع العربى - الإسرائيلى والعلاقة بينهما، لقد رأينا أن نشوب أزمة وحرب الخليج أدى إلى نقلة فيما يتعلق بضرورة إيجاد تسوية للنزاع العربى - الإسرائيلى، لأنه لأول مرة يتضح أن البترول واستقرار البترول مهدد تهديداً لم يكن فى الحسبان، وتبين أن الموضوع متفجر، ونحن الآن نكتشف أن هناك آلية تضبط النزاع العربى - الإسرائيلى وفى أحسن الفروض تقود إلى حل، وفى أقل الفروض فهى آلية مستمرة، بينما ليست هناك آلية فيما يتعلق بأزمة الخليج، فهناك أزمة تفجرت وحرب نشبت، والأمور بقيت معلقة - بعد ذلك - بلا حسم، فالطرف الذى حورب موجود والمشاكل المتفجرة فى الخليج قائمة، وعلاقة إيران بالعراق مشكلة، يعنى - بعبارة أخرى - كان يبدو فى السابق أن التناقض العربى - الإسرائيلى هو الذى يرمز لمشاكل المنطقة، لكن منذ فترة كان هناك شك حول هذا الافتراض، وجدل حول ما إذا كانت التناقضات العربية - العربية يمكن أن تأخذ أسبقية على هذا التناقض مع إسرائيل.

ورأينا مظاهر لذلك فى مرحلة كامب ديفيد حيث كانت هناك تعبيرات عدة، ثم رأيناها مرة ثانية فى أزمة الخليج، والحاصل الآن أن قضيتى العلاقات العربية - العربية، والعلاقات مع أطراف أخرى كإيران هى التى تفتقد لآليات، بخلاف قضية إسرائيل التى أصبحت لها آلية، وهذه هى فى إعتقادى المشكلة الاستراتيجية الأساسية فى المرحلة المقبلة، فالأمور انقلبت وما كان يؤخذ على أنه النزاع المركزى أصبح نزاعاً محكوماً بآلية مضبوطة إلى حد أو آخر - وبينما كان النزاع المركزى يؤخذ بوصفه محكوم ومضبوط أصبح هو المعرض للانفجار وللتجدد.

فالنزاعات فى منطقة الخليج لم تُحل، هى معلقة، وفى هذا المجال تفتقد الولايات المتحدة إلى آلية للضبط، فقد دخلت بالحرب ودخلت بالردع، وردعت

صدام لفترة، ولكن المشكلة لم تحل جوهرياً، وهذه مسألة قنابلها موقوتة ومتعددة، هناك القنبلة العراقية والقنبلة الإيرانية، فضلاً عن قنابل أخرى غير مرئية، وكل هذه قنابل موقوتة غير محكومة، والمشكلات المتعلقة بها قد تأخذ أولوية فى تشكيل صراعات المنطقة فى المرحلة القادمة أكثر من النزاع العربى - الإسرائيلى، وعندما نتكلم عن توسيع دائرة التعاون فى المنطقة، فمعنى هذا أن هناك أطرافاً عربية انضمت، أو داخلة فى آلية الضبط والربط، من خلال ما يسمى بعملية السلام مع أمريكا ومع الغرب، بينما أطراف أخرى خارج هذه العملية، ومثل هذه المشكلات هى التى ستأتى فى المقدمة، ومن هذه الوجهة ربما يصبح المحور المتعلق بالخليج أكثر أهمية - مستقبلاً - من المحور العربى - الإسرائيلى.

السفير تحسين بشير: هل يعنى ذلك أن مصالح أمريكا فى الخليج مهددة حالياً، أو حتى فى الأمد القصير؟

محمد سيد أحمد: أميركا يهمها - فى المقام الأول - استمرار تدفق البترول، بدليل أن هذه المسألة اكتسبت من الأهمية ما جعلها تشعر بأن النزاع العربى - الإسرائيلى لا بد أن يُحل.

السفير أشرف غربال: ما هو مصدر التهديد هنا؟

محمد سيد أحمد: مصدر التهديد هو الانفجارات فى المنطقة العربية.

السفير تحسين بشير: هذا لا يهدد تدفق البترول الذى يعانى - على العكس - من مشكلة سوق لأن سعره يتدنى.

محمد سيد أحمد: البترول ليس مجرد سوق، واقتصاد، البترول علاقات قوى بين كتل المستقبل.

السفير أشرف غربال: وجود البترول - كعصب الحياة فى العالم الغربى - فى يد لا تطمئن إليها أمريكا، أو ممكن أن تهدد أمريكا يسبب لها صُداعاً.

السفير تحسين بشير: أنا لا أختلف فى هذا لكننى أقول إن أمريكا أمنت سوق البترول لسنوات كثيرة قادمة وإنتاج البترول من الدول العربية يفوق حاجة السوق العالمى.

السفير أشرف غربال: وفرة البترول فى الاتحاد السوفييتى ودخول الولايات المتحدة فى علاقات قوية مع روسيا، يمكن أن يوفر عناصر وأسواقاً جديدة لم تكن متوافرة لأمريكا فى الماضى، ويمكن أن يخفف شيئاً من اعتماد أمريكا على البترول الخليجى.

محمد سيد أحمد: أنا أقول إن الموضوع - أساساً - غير متعلق بالجانب الاقتصادى، الموضوع متعلق بالجانب السياسى الاستراتيجى فيما يتصل بكتل المستقبل، والدور الأمريكى فى هذه المنطقة عنصر أساسى فى استراتيجية أمريكا كى تحتفظ بمركز القطب الأول إزاء أقطاب أخرى محتملة، بهذا المعنى هذه المنطقة تظل استراتيجية، والجدل الاقتصادى لا يأتى فى المقام الأول، إذ أن موضوع استهلاك البترول أو مدى الاعتماد على البترول موضوع ثانوى، فيما يتعلق بتقرير ذلك، والولايات المتحدة لا تدخل فى عملية كبيرة مثل حرب الخليج لو كانت المسألة ثانوية، وكذلك الحال بالنسبة للنزاع العربى - الإسرائيلى، والسعى إلى حله، وقيام بيكر بجولاته المكوكية - على مدى عام - فى سبيل حل هذا النزاع كان لصلته بالاستقرار فى منطقة الخليج، وفى هذا الإطار النزاع العربى - الإسرائيلى، أصبح له آلية وكل الأطراف قابلة بهذه الآلية، طبعاً يوجد اختلاف فى الشارع لكن هناك آلية ممسوكة، بينما هذه الآلية مفتقدة فيما يتعلق بمنطقة الخليج، وأنا أتصور أن أمريكا لا تستطيع أن تستمر فى معاداة العراق - كما كان الحال فى عهد بوش - فإذا كان هناك احتواء مزدوج للعراق وإيران، فهناك - أيضاً -انفتاح مزدوج دائمًا كان لدى أمريكا انفتاح على إيران والعراق، ولم يكن هناك - فى أى وقت - العداء المطلق الذى يتصوره البعض، يعنى هى لها مصلحة فى نوع من الموازنة بين هذين الطرفين، وفى الاحتفاظ بقدر من العلاقة معهما حتى إذا لم تكن هناك آليات

تحكم هذه العلاقة، لكن توجد اتصالات ومحاولات متجددة، وقد رأينا «إيران جيت» و«عراق جيت» وأشياء من هذا القبيل، طبعاً المخطط الإيرانى المتمثل فى الادعاء بالاعتدال الذى يحاول رفسنجانى أن يبرزه، وأعتقد أنه تكتيكى أكثر منه أى شىء آخر، للإستفادة من أطراف قد تجد فيهم - إيران - حلفاء داخل المنطقة العربية، مما يُلزمها - تكتيكياً - بإبراز وجه أكثر اعتدالا، لكن لا يغير بالضرورة الاستراتيجية الأساسية الإيرانية فى المنطقة.

د. عمرو عبد السميع: أستاذ جميل.. تكلمنا عن سقف إمكانيات المواجهة مع إيران أسمح لى أن أتساءل أيضاً عن سقف أمريكى لإمكانيات تحسن العلاقة مع إيران؟

جميل مطر: عندى أولاً تحفظ على ما يسمى «الاحتواء المزدوج» لأن نجاحه يفترض أو يعتمد على وضع مثالى غير موجود فى العلاقات الدولية، يعنى أمريكا قد تحاول - وهى تحاول فعلاً - بالضغط لكن فاعلية الاحتواء تقتضى تنسيقاً كاملاً بين الدول المصدرة للسلاح والدول المصدرة للتكنولوجيا، وهذا أمر غير موجود، يعنى ألمانيا ما زالت - على الرغم من الضغوط عليها - تعطى إيران معونات ضخمة، فالاحتواء المزدوج قد يكون سياسة وهدفاً أو مبدأ من مبادئ أمريكا، ولكن - ليس بالضرورة - قابلا للتنفيذ، وموضوع النفط فى الخليج مهم جداً لأمريكا، وجميعنا متفقون على أن مسألة النفط مسألة حيوية - فعلاً - ولكن حين نربط النفط أو الخليج بالمشروع الآخر الذى نتحدث عنه فى مجال الصراع العربى - الإسرائيلى، فهذا جزء من شىء أكبر، وهو نظام الشرق الأوسط، أو الترتيبات الشرق أوسطية أو المشروع الموضوع للمنطقة كلها، فعندما ننظر فى نظام الشرق الأوسط او الترتيبات الموضوعة للشرق الأوسط سنجد خمس بؤرات وليس اثنتين فقط كما قال محمد سيد أحمد.

أولاً: الخليج: وتكلمنا عن أهميته بالنسبة لنظام الشرق الأوسط، ولذلك ربط الخليج بالشرق الأوسط مهم جداً.

والبؤرة الثانية: إيران: فعندما نفكر فى مشروع شرق أوسطى لا يمكن أن نهمل إيران - كعدو - بصفة دائمة، فلابد فى يوم من الأيام أن نفكر هل تستطيع إيران أن تخرب هذا المشروع وتخلق هوامش أخرى معادية مع وسط آسيا - مثلاً - أو مع باكستان، فلابد أن تؤَمَّن إيران بشكل أو بآخر.

البؤرة الثالثة: الصراع العربى - الإسرائيلى: ومسيرة السلام تتعامل معها.

البؤرة الرابعة: والذى أشار لها محمد سيد أحمد هى المفاجآت المنتظرة فى المنطقة والمرتبطة بعدم الاستقرار، فمهما عملت ومهما رتبت فهناك مشكلة فى بعض الدول وبالتحديد العربية مهددة بالانفجار.

البؤرة الخمسة: وأظن أنها مهمة جداً، وهى أن «العثمانية الجديدة»، تركيا - الآن - تفكر جدياً - وليس مجرد كلام إعلام - فى دورها - ليس فقط فى الشرق الأوسط - ولكن أيضا فى وسط آسيا، وفى البلقان.

فهذه البؤر الخمس هى فى النهاية التى ستحدد، ليس فقط مسار السلام، لأنها تلعب دوراً فى الضغط على مسار السلام، ولكن - فى النهاية - تحدد مسألة الترتيبات الشرق أوسطية.

د. عمرو عبد السميع: نعود إلى السؤال عما إذا كانت هناك إمكانية للتعاون مع العراق أو القبول بوجود النظام العراقى الحالى؟

جميل مطر: لا أتصور أن أمريكا جادة فى عملية الاحتواء المزدوج، يعنى هى على الأقل ستحاول أن تنفذ هذا الاحتواء المزدوج، ولكن فى حالة عدم استطاعة أمريكا فرض هذا المبدأ على كل الدول الصناعية، ستحدث خلافات بينها.

د. عمرو عبد السميع: فيما يتعلق بالقوة العسكرية الإيرانية وتنامى هذه القوة، إلى أى مدى يرى اللواء فخر أنها ستكون عنصراً من عناصر صدام محتمل بين إيران والولايات المتحدة؟

اللواء أحمد فخر: أولاً نحن حين نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة، لا نعبر عن التصورات العربية أساساً، وكما قيل اليوم فالدرس الذى خرجت به الولايات المتحدة الأمريكية من انهيار الاتحاد السوفييتى وحرب الخليج، هو أن عليها أن تنظر للمنطقة باعتبارها منطقة متكاملة، فليس هناك تعامل مع مشكلة اسمها الخليج منفصلاً عن الصراع العربى - الإسرائيلى، ومن هنا الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تتحرك فى كل الاتجاهات، فشرقاً هناك فلسفة أو سياسة الاحتواء المزدوج التى تحدث عنها السفير تحسين بشير بالنسبة لإيران والعراق، وغرباً الصراع العربى - الإسرائيلى، وشمالاً إدخال تركيا والجمهوريات الوسطى ضمن المنطقة بدور تركى جديد باعتبارها دولة حلف أطلنطى ودولة علمانية ودولة ذات سوق، ثم هناك منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ككل، ثم التقليل من احتمالات القنابل الموقوتة والانفجارات بتنمية - ما تتصوره أمريكا - من نظم ديمقراطية فى المنطقة وعدالة اجتماعية عن طريق اقتصاديات السوق.

والدرس الثانى هو التخلى عن فكرة توازن القوى - بمفهومها السابق - أى دعم إيران أيام الشاه لتواجه العراق، ثم دعم العراق لتواجه إيران، ثم العودة لتدعيم إيران لتواجه العراق، فهذه الفكرة لم تعد واردة لدى إدارة الرئيس كلينتون، والمقصود بالاحتواء المزدوج هنا يتركز فى احتواء كل من العراق وإيران، فكلا النظامين - اليوم - من وجهة نظر إدارة كلينتون معاديان للمصالح الأمريكية، ووزير الخارجية الأمريكى قال فى الكونجرس - أخيراً - إن ما تطلقه الصحافة الأمريكية عن تليين السياسة الأمريكية فى اتجاه العراق غير حقيقى، هذا نظام حكم مجرم، ومن الضرورى ـ ليس فقط التخلص من صدام حسين - وإنما يجب أن يكون الذين سيخلفون صدام حسين قادة ملتزمين بقرارات الأمم المتحدة وبتحجيم العراق بالطريقة التى حددتها قرارات الأمم المتحدة، وبالنسبة للاحتواء الأمريكى لإيران، توجد نقطتان فى فكر الإدارة الأمريكية، أولاً: نوايا إيران، فهى لا تصدق النوايا المعلنة التى تكلم عنها الأخ

محمد سيد أحمد والمتعلقة بالاعتدال، فهم يقولون إن نوايا إيران اليوم أكبر من قدراتها، فقدرات إيران - تجارياً - ضعيفة جداً، فهناك تضخم ٣٠ فى المائة، وبطالة ٣٠ فى المائة، وأكثر من خمسة آلاف مليون دولار فوائد ديون متأخرة، إنما نواياها الحقيقية - التى تراها الولايات المتحدة الأمريكية - هى أنها دولة تدعم الإرهاب وتسعى لإغتيالات على مستوى العالم، وتحاول تقويض نظم الحكم الصديقة للولايات المتحدة فى المنطقة، وتسعى للهيمنة على الخليج - بالطرق العسكرية - وتقاوم فكرة أمريكا بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتسعى إلى امتلاك قدرة نووية.

كما تقول أمريكا إنه فى خلال خمس سنوات، إذا لم تنجح سياسة الاحتواء المزدوج بالنسبة لإيران، فسوف تشكل هذه الدولة - ليس فقط - تحدياً للمصالح الأمريكية، وإنما تهديداً حقيقياً للولايات المتحدة فى منطقة الخليج والبترول.

ومن هنا - كما قال جميل - هناك خلاف أمريكى / يابانى / أوروبى (وأساساً ألمانيا الغربية) فى العلاقة مع إيران، وأمريكا تقول إن حلفاءها يهتمون بالمكاسب الاقتصادية، وعرضوا قروضاً لإيران تصل إلى بلايين الدولارات، وبدون تماسك هذه الجبهة (الولايات المتحدة مع حلفائها) فى احتواء إيران، سوف نجد أن سياسة الاحتواء المزدوج لن تنجح مع إيران فى المرحلة المقبلة، ويمكن أن تتحول من تحدٍ إلى تهديد حقيقى، لكن - مرحلياً - ليس هناك لدى إدارة كلينتون للأسباب التى طرحها الزملاء - والتى تقول إن النوايا أكبر من القدرات - اتجاه للقيام بعمل عسكرى ولو محدود فى تصورى، تجاه إيران، لكن الموجود هو محاولة تحجيم إيران عن طريق الاحتواء، وليست هناك محاولة لتحسين أو تطبيع العلاقات مع إيران، إلا إذا تراجعت عما تتصوره الإدارة الأمريكية تحديات لمصالحها، وإذا نجحت عملية الاحتواء هذه، فمن الممكن أن نتحدث عن تحسين علاقات أمريكية - إيرانية، وإذا لم تنجح يمكن أن يتصاعد الموقف إلى حد مواجهة لا أعلم حدودها، أنا متفق مع

السفير أشرف تماماً والسفير تحسين، فى أن القوة البرية الأمريكية لن تستخدم، ولكن علينا - أيضاً - أن نرى الدرس الثالث الذى خرجت به أمريكا فالوجود العسكرى الأمريكى سوف يستمر، ولا مجال لانسحاب هذا الوجود العسكرى الرمزى البرى المحدود، والوجود العسكرى البحرى المتسع والذى يشمل حاملات طائرات وبالتالى مشاة بحرية وبالتالى قوات جوية فضلاً عن غواصات وتلغيم مياه وقفل ممرات مائية، إذن الوجود البحرى الأمريكى مستمر ولن يتنازلوا عن هذا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة تسرب المعدات والتكنولوجيا والعلماء والخامات النووية والكيماوية والتقليدية من دول الكومنولث إلى إيران، وظروف دول الكومنولث - الآن - جعلت كل شىء ممكن أن يباع، وهذا الوضع تحاول الولايات المتحدة أن تحسمه فى علاقاتها الجديدة مع روسيا الاتحادية ودول الكومنولث إنما التسرب بابه مفتوح، والفكرة أن القدرة النووية ليست فى مجموعة صواريخ ذات رؤوس نووية أو فى قنابل تقذف من الطائرات أو فى قذائف مدفعية ودبابات أو ألغام، أو حتى فيما يطلق عليه «الحقيبة السوداء» ببصمة الصوت وبصمة الأصبع، التى تسمح بفتح سلسلة الأوامر للقدرة النووية، والتى أصبحت فى يد الرئيس يلتسن الآن، القدرة النووية توجد - أساساً - فى معامل، وتستطيع أن تحصل على المعامل أى تشتريها أو تؤجرها ومن هذه المعامل تطور قدراتك الذاتية، ويقدر طالب فى كلية الهندسة أو العلوم على استخدام هذه المعامل، كما أن القدرة النووية تعنى خامات، والمعامل موجودة فى ست جمهوريات منها ثلاث من الجمهوريات الإسلامية، والخامات ليست موجودة - فقط - فى روسيا وأوكرانيا، ولكنها موجودة على امتداد أكثر من سبع جمهوريات فى دول الكومنولث، من ضمنها أربع جمهوريات إسلامية، ومن الضرورى - أيضاً - الإشارة إلى مراكز التدريب التى تدرب العاملين على العمل النووى، لأنه ليس المهم أن تمتلك السلاح، وإنما المهم قدرتك على استخدام السلاح.

إذن التسرب يمكن أن يكون موجوداً وهذا تخوف أمريكى ضخم جداً، لأن

إيران لديها نوايا للتحول إلى قدرة نووية للهيمنة على الخليج عسكرياً، وإسرائيل يهمها أن تُطرح إيران كدولة نووية فى المنطقة حتى لو لم تحصل على هذه القدرات، حتى لا يقال إن إسرائيل تحتكر السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط الجديدة، التى تُعاد صياغتها وحتى تستطيع إسرائيل الادعاء بوجود توازن، وهناك خطورة على العمل العربى والعلاقات العربية - الأمريكية من هذا المنظور، لكن عملاً عسكرياً أمريكياً - اليوم - تجاه إيران فى المدى القصير أنا أشك فيه جداً نتيجة العوامل التى طرحتها.

د. عمرو عبد السميع: السفير صلاح بسيونى، تحدثنا عن آليتين هما آلية التسوية فى الشرق الأوسط وآلية الموقف فى الخليج، يبدو من خلال ما طرح من آراء أن نقطة الالتقاء بين الآليتين هى ما يطرح من مشروع شرق أوسطى للمنطقة.. هل ترى أن هذا المشروع الشرق أوسطى تعبير عن تصور أمريكى محض.. أم أن هناك احتياجاً عربياً - بالفعل - يفرض مثل هذا المشروع؟

صلاح بسيونى: بداية أود أن أقول إننى أتفق مع الرأى الذى يرى أن هناك تكاملاً للنظرة الأمريكية مابين الخليج وما بين الشرق العربى. أما إذا كان هناك هذا التكامل - من جهة الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط - بمفهومه الشامل والجديد، فإنه لايعنى على الإطلاق أن الاستراتيجية الأمريكية تقبل أن يكون هناك دور عربى متكامل - أيضاً - بالنسبة لأمن الخليج يعنى هناك فرق بين وجود هذا التكامل فى النظرة الأمريكية وبين أن يكون هناك قبول لدور عربى متكامل فى نفس الإطار. وبالتالى فعندما نتساءل هل هناك تطور فى المفهوم الأمريكى لأمن الخليج، لا أعتقد أن هناك ما يسمح بأن يحدث مثل هذا التطور لأن القضية الأمنية استقرت بالنسبة للولايات المتحدة فى الإطار الثنائى، لكن إذا كنا نضع الأمور على هذا النحو فلا نستطيع أن نغفل عناصر معينة - الآن - تلعب دوراً فى تحريك الموقف بأكمله من جانب الشرق العربى تجاه الخليج، فهناك القضية الكردية وواضح تماماً - من الاجتماع الأخير بين تركيا وسوريا وإيران - أن هناك قلقاً متزايداً بالنسبة لتطورات المشكلة الكردية

وتأثيرها على الدول الثلاث وبدا كما لو أن العراق كان ممثلاً فى هذا الاجتماع الثلاثى، لأن ماصدر من قرار أو اتجاه عن هذا الاجتماع يفيد أن موقف الدول الثلاث مساند تماماً للعراق فى هذه القضية. وهذا عنصر جديد - الآن - فى الموقف ويرتبط بالوضع العام فى هذه المنطقة وتأثيره على منطقة الخليج وعلى أمن الخليج، إذا ما حددنا النظرة إلى العراق بوضعه الحالى، وفى إطار الحصار المفروض عليه الآن.

ومن ناحيه ثانية هناك قضية جديدة تلعب دوراً فى النظرة إلى الوضع الحالى فى الخليج والعلاقة مع العراق، وهى قضية المصالحة العربية المطروحة على الساحة سواء كان ذلك من جانب الأمين العام للجامعة العربية أو من جانب الرئيس حسنى مبارك، وما كُتب فى هذا الموضوع يفيد أن البعض لا يمانع فى أن تتم هذه المصالحة العربية بالشروط المعروضة، والبعض الآخر مازال يتحفظ على حدوث هذه المصالحة، لكن مجرد طرح هذه المصالحة العربية يفيد أن هناك احتمالاً لمتغيرات فى الموقف العربى تجاه قضية الخليج، أو تجاه الوضع فى الخليج بوجه عام وبالتالى أتساءل - فى هذه الحالة - ومع استمرار السياسة الأمريكية المعلنة فى الحصار ومع استمرار السياسة العربية المعلنة فى ضرورة أن تطبق كافة قرارات الشرعية الدولية على العراق، ما تأثير هذه الأوضاع الجديدة على مستقبل العلاقة مع العراق، وخاصة والولايات المتحدة تصر وتعلن عن أنها فى إطار الاحتواء المزدوج ستستمر فى حصار العراق، هل يمكن أن يكون هناك توافق بين هذه المواقف العربية والمواقف التركية مع دول الخليج، وبالتحديد فى مواجهه العراق وإيران، سؤال مطروح والإجابة عليه تفترض أنه ليس هناك قطع - على الإطلاق - بالنسبة لمستقبل العلاقة مع العراق أو مع إيران من جانب العرب أو من جانب - حتى - القوى الدولية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، إذن أنا أتصور أنه ليس هناك شىء مطلق فى عملية الاحتواء المزدوج، وليس هناك شىء مطلق فى عملية العداء والقطيعة مع العراق، وليس هناك شىء مطلق فى عملية العداء والقطيعة مع إيران، خاصة

وأن السياسة الإيرانية مع دول الخليج تتضمن تأكيدات مستمرة على علاقات حسن الجوار وعلى التعاون، وهكذا فعندما نتحدث عن السياسة الأمريكية نجد أنه برغم أن لها هذه العلاقات الأمنية الثنائية بالنسبة للخليج، وبالنسبه للوضع تجاه العراق، وبالنسبة للوضع تجاه إيران فإن هناك عوامل أخرى عربية إيرانية / تركية تتضارب مع هذه الأهداف المحددة للسياسة الأمريكية، وبالتالى لايمكن - كما ذكرت - أن يكون هناك قطع، سواء فى عملية التصعيد أو عملية التحسين فى العلاقات، ولابد أن نتصور أنه ستحدث متغيرات، وهذه طبيعة العلاقات الدولية، لأنه كما تفضل الأخ جميل مطر وقال: لايمكن على الإطلاق أن أتصور أن الولايات المتحدة إذا وجدت أن لها مصلحة فى التعامل مع إيران غداً لن تتعامل معها، إذا وجدت من إيران ما يسمح لقيام هذه العلاقة، ونفس الشيء بالنسبة للأوضاع فى العراق، إذن تقديرى للموقف أن ما يحدث الآن من متغيرات على الساحة العربية، وعلى ساحة دول الجوار، - بوجه عام - يسمح بالقول بأن الموقف فى الخليج ستحدث فيه متغيرات مستقبلية.

د. عمرو عبد السميع: إلى أى مدى يمكن اعتبار المشروع الشرق أوسطى المطروح على المنطقة حالياً مشروعاً شرق أوسطى بالفعل وليس مشروعاً أمريكيا؟

السفير صلاح بسيونى: هناك أفكار تتعلق بنظام شرق أوسطى جديد، معالم هذا النظام مرتبطة - أساساً - بعملية السلام وضرورة قيام التعاون الاقتصادى والمالى وقيام المؤسسات المالية والاقتصادية والبيئية، التى يمكن أن تلعب دوراً فى قيام سوق شرق أوسطية مشتركة، فهناك أفكار حقيقية قائمة بالنسبة لنظام شرق أوسطى، وفى المؤتمر الأخير الذى نظمه المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط بالقاهرة، جاء مندوب من السوق الأوربية المشتركة يعرض منطقة تجارة حرة - بوضوح كامل - وفى مشروع متكامل، فطبعاً كان الرد عليه أنه لا يمكن النظر فى هذه الأمور قبل أن يتم السلام، إنما حقيقة الأمر أنه لابد - فعلاً - للجانب العربى أن يبحث هذه الأمور ويدرسها دراسة مستفيضة من الآن

ولا ينتظر حتى يتم السلام كما يحدث - دائماً - وهو أن ننتظر حتى اللحظة الأخيرة، وهناك آخرون يتكلمون عن سوق شرق أوسطية وكتبوا مقالات فى الصحافة المصرية ومسئولون كبار كتبوا عن هذا الموضوع، وحبذوا قيام سوق شرق أوسطية، ثم هناك مشروع بيريز نفسه، وأنا أذكر أن هذه الأفكار قدمتها الأكاديميات الإسرائيلية منذ الخمسينيات، حيث كانت لديهم دراسات وتصورات حول الشرق الأوسط فى عام ٢٠٠٠، إذن الفكرة فى هذا الموضوع محل دراسات مستفيضة من جانب المعاهد الإسرائيلية.

السفير تحسين بشير: الحقيقة من يسمعنا نتكلم - الآن - يظن أن صانع القرار فى أمريكا ليس له عمل إلا مشكلة الشرق الأوسط وهذا يتناقض مع حديثنا فى أول الندوة عن أن كلينتون غارق فى المشاكل الداخلية، والأجندة التى حددها داخلية بنسبة ٩٩ فى المائة، السياسة الامريكية لاتوضع بهذه الطريقة، السياسة الأمريكية كأى سياسة خارجية تتضمن قوة دفع ذاتى فيما هو قائم، ما هو قائم يستمر طالما كان مردوده مفيداً وإذا ووجهوا بمشاكل جديدة يعالجوها على قدر حجم هذه المشاكل، وفكرة الاحتواء المزدوج ظهرت للرد على مشكلة الموقف من إيران والعراق، وفى غير هذا لديهم منطلقات كثيرة جداً، فموضوع الشرق الأوسط - إذا حدث سلام - يعنى أن إسرائيل ستتاجر مع جيرانها، وتركيا لن تقف متفرجة، معنى هذا أن منطقة الشرق الأوسط ستنفتح، لكن حتى إسرائيل فى عملية سوق الشرق الأوسط لاتسمح بحرية الهجرة وبحرية انتقال الافراد، والدول العربية - أو بعضها - لن تسمح بهذا، هناك إمكانات حبلى فى المستقبل القريب للشرق الأوسط إذا امكن الوصول إلى وضع يمنع حالة الحرب، وقد لا يكون وضع سلام ولكن حالة انفتاح، وبالتالى حالة استقرار وتهدئة الاوضاع الحالية فى الشرق العربى لاتسمح بالإستمرار كما هى، وتتطلب - كنتيجة منطقية - أن تحدث تنمية ويقتضى ذلك أن نفكر فى تحديد شروط وقيود ونوع الشرق الأوسط الذى سنساهم فى صناعته، هذه مسائل مفتوحة عبارة عن أسئلة، ولكن الإجابة تتطلب أن يكون

لدينا طرح بالشروط والقيود، والإمكانات المتاحة والى الآن لم يتقدم أى طرف عربى بأى فكرة متماسكة مستقرة لنوع تنظيم العلاقات مع جيراننا فى حالة السلام.

السفير صلاح بسيونى: هل عندما تفرض هذه الأوضاع نفسها دون أن يكون هناك نظام عربى، هل سيكون لدى العرب حرية القرار فى القبول أو الرفض ؟ هذه قضية خطيرة جدا.

لواء أحمد فخر: اسمح لى أن أعلق لأنه ذكر اسم سوق شرق أوسطية، واسم المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط الذى أتولى رئاسته، وأنا لم أسمع ولم أقرأ ولم أشاهد وثيقة رسمية واحدة تتحدث عن سوق شرق أوسطية. وأنا أتحدث من منطلق أننى عضو وفد مصر الرسمى فى المحادثات متعددة الأطراف، التى تشارك فيها ٢٦ دولة، منها ١٤ دولة من المنطقة، وفكرة المحادثات متعددة الأطراف هى أن تسعى إلى دراسة ما الذى سينتج عن نجاح المحادثات الثنائية بعد الوصول إلى اتفاقيات سلام، ما هو شكل المنطقة فى البيئة وفى المياه وفى ضبط التسلح وفى الاقتصاد، وشكل المنطقة - فى هذا الإطار - قد يتضمن علاقات تجارية، وقد تكون - هناك - مؤسسات مالية عربية لها دور أو مؤسسات مالية أوروبية وكلها أفكار تطرح، وقد تصل إلى التعبير - الذى قاله جميل مطر - وهو أن هذه الأفكار تتحول إلى نوع من الترتيبات لا تنفذ إلا فى حالة السلام، لكن أنا لم أر شيئاً اسمه سوق شرق أوسطية، وما طرح فى ندوة المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط هو احتمالات التعاون الاقتصادى فى المنطقة بعد السلام أو المصاعب والتحديات، وكان هناك تركيز على دور المؤسسات المالية والاقتصادية العربية القائمة، وما الذى ستفعله؟ فنحن نفكر مسبقاً - كما تفضل وقال السفير تحسين بشير والسفير صلاح بسيونى - لكن أين الموقف العربى؟ أريد أن أقول إن هذه الندوة انتهت إلى أنه لا تعاون اقتصادياً مع وجود احتلال، وأحب أن أوضح هذا لأنه حدث خلط فى بعض وسائل الإعلام بين تعبير السوق الشرق أوسطية

وبين ما طرح فى الندوة، كما أشير إلى أن الأخوة من الأرض المحتلة فى القطاع والضفة، جاءوا للندوة وتكلموا عن مشاكلهم الاقتصادية ومشاكلهم المالية وتكلموا عن العمالة، ولأن ممثل البنك الدولى كان موجوداً فى الندوة فقد نتج عن هذا أنه فى جولة المحادثات التالية المتعددة الأطراف فى روما، قدم البنك الدولى والسوق الأوروبية دعماً مالياً للضفة والقطاع لمحاولة تسهيل الأوضاع الاقتصادية ومساعدة الفلسطينيين.

د. عمرو عبد السميع: المحور الأخير فى هذه الندوة يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة والأنظمة الصديقة فى المنطقة، فى مواجهة بعض التحديات الداخلية، وأول هذه التحديات - فيما يبدو - موضوع ظاهرة العنف والإرهاب سواء كان المتعلق منها بالظاهرة الإسلامية السياسية، أو ما يتخطى ذلك فى بعض الأحيان إلى حالات أخرى فى بعض البلاد العربية . السفير تحسين بشير: فى تصورك هل تعين الولايات المتحدة الأمريكية الدول الصديقة فى مواجهة مثل هذه الظواهر من دون شروط؟.

السفير تحسين بشير: الحقيقة سأستعير من ألفاظ محمد سيد أحمد لفظ إشكالية، لأن هناك إشكالية بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامى، الإسلام يشكل مشكلة متعددة الأطراف للغرب من الصعب فهمها وإدراكها والتعامل معها، فى الماضى كان الإسلام فى الخمسينيات شيئا جميلاً جداً عندهم لأنه ضد الاشتراكية والقومية، وأحلاف بغداد وغير بغداد كانت مهمة جداً لأنها كانت تمثل استخدام الموروث فى محاربة الجديد، والإسلام حين لعب دوراً فى أفغانستان كان شيئاً جميلاً جداً، والأمريكيون تعاونوا فى تدريب ودعم المجاهدين، أما أن يكون نظام الدولة إسلامياً - بالمعنى التقليدى - فهذا شىء مقبول للغرب وسنجد أن المصدر الرئيسى للتشريع فى الدستور المصرى - مثلاً - هو الإسلام. أما الظاهرة الجديدة فهى ظهور قوى محلية لا تعتمد على أى قوى أجنبية تسعى لقلب نظام الحكم الموالى للغرب، وتسيطر هى على الحكم وتعادى الغرب، وكانت أول تجربة مريرة للولايات المتحدة هى إيران، وإيران

تختلف عن الدول العربية التى تواجه الآن مشكلة التطرف، إيران كانت دولة غنية والشاه ترك إيران وفى خزينتها عشرة بلايين دولار، وأمريكا كانت موجودة فى إيران من خلال تدريب المخابرات والجيش والأمن الداخلى والتعليم والجامعات، وجميع خبراء المعونة الأمريكية اشتغلوا فى إيران وفشلوا بالكامل، والفشل الأمريكى فى إيران يحاول كثير من الأمريكان أن ينسوه، وإيران - إلى الآن - مصدر مشكلة حتى إذا كان هناك تمييز بين رافسنجانى وبين منتظرى وأحمد خومينى، إلا أن المشكلة قائمة، وأصبح السؤال - الآن - ماذا يحدث فى العالم السنى الإسلامى إذا وصلت إلى الحكم جماعات متطرفة؟ انقسم الرأى العام الامريكى - بين الخبراء - إلى مدرستين: مدرسة تقول إن قيام نشاط إسلامى سينتج عنه أن سلطة الحكومة المركزية المطلقة ستتقلص ويحدث حوار، والدليل على نجاح هذا ما حدث فى الأردن التى تسمح بثلاثة أحزاب إسلامية وأدخلت الإسلاميين إلى النظام ولم تحدث مشكلة، على عكس هذا كان ما حصل فى الجزائر حيث أجروا انتخابات تفوق فيها الإسلاميون، واضطرت الحكومة الجزائرية لأن تتدخل بالقوة وتبطل صندوق الانتخاب، وسكتت أميركا وكأنه لم يحدث اعتداء عنيف على الحريات الفردية، وهذه المشكلة تمثل بالنسبة لأميركا إشكالية. وهناك اتجاه أمريكى آخر يدعم عدداً من المتطرفين الصهيونيين يرى أن الإسلام خطر جديد، وأنه سيقلب الشرق الأوسط، وأن كل الإسلاميين مثل (حماس) يرفضون السلام، ولابد من محاربتهم محاربة كاملة، وأن جميع المذاهب الإسلامية والحركات الإسلامية (معتدلة كانت أم متطرفة) هى ملة واحدة ترفض التعاون مع الخارج، وبالنسبة لها العالم منقسم إلى دار السلام ودار الحرب.

وبين هذين الاتجاهين كانت السياسة الأمريكية تقول: إنها ليست ضد الإسلام إنما ضد التطرف.

لكن الإشكالية الآن هى ماذا يحدث لكل أفكار الأمن إذا جاء الخطر من الداخل ومن جماعات إسلامية، خاصة وأن بعض الجماعات الإسلامية التى تدعى حقوق الإنسان ترفض حقوق الإنسان بالمفهوم الغربى.

ويحدث ذلك فى الوقت الذى لا تطرح الزعامات الإسلامية المعتدلة فكراً، فلا يوجد مثلاً محمد عبده الآن، والكلام الصادر عن دوائر الإسلام التقليدية وقيادات الأزهر والمعاهد الدينية لا يؤثر فى أجيال جديدة نشأت فى ظل تجربة ١٩٦٧.

د. عمرو عبد السميع: هناك ما يبدو تجمعاً لبعض المفكرين الإسلاميين المعتدلين فى إطار الظاهرة الإسلامية، يطرحون برامج سياسية بها قدر من التماسك، ويدخل فى هذا الإطار فى مصر مثلاً مجموعة مثل مجموعة كمال أبو المجد وطارق البشرى وفهمى هويدى، وقد طرح كمال أبو المجد فيما أتصور برنامجاً سياسياً لمثل هذه المجموعة.

السفير تحسين بشير: أنا أتحدث عن التطور الأمريكى، وكما قلت هناك مدرستان، إحداهما ترى جوانب إيجابية فى الظاهرة الإسلامية، تنتج تطويرات ديمقراطية والحد من السلطة المركزية، والأخرى ترى فى هذه الظاهرة خطراً وتحاول أن تنظر لهذا الخطر كبديل للخطر السوفييتى الأحمر السابق، لكن - حتى - المجموعة الإسلامية التى أشرتم إليها - الآن- لم يقترح أحد منهم حلاً لأى مشكلة، فهم يطلبون التفكير فى المشاكل، وقد سألت كمال أبو المجد إذن أين حلولك؟.

والترابى - وهو صديق لى - طرحت عليه عندما جاء إلى مصر ١١ إشكالية فأقر بوجودها، فقلت له: إذن أين حلولك؟ فرد قائلا: انضم لنا لنحاول حلها معا، المهم فى المشكلة أن هذه الجماعات تريد أولاً الحكم، ثم بعد هذا البحث عن الحلول الإسلامية، ولو وُجد هذا الفكر الإسلامى، الذى يجدد معنى الإسلام فى إطار العصر للقى تأييداً غربيا كبيراً، الوضع الحالى أن هناك نظماً تستند إلى مفهوم تقليدى للإسلام وهذا المفهوم أصبح يتحداه جيل جديد أو أجيال جديدة، وأطراف منها تستخدم الإرهاب، والإرهاب - بالطبع - مرفوض، ولكن معالجة الدول العربية لمشكلة الإرهاب بطريق المدخل الأمنى - فقط - تعتبر غير مقبولة لدى الولايات المتحدة.

د. عمرو عبد السميع: ما المقصود بعدم القبول من الجانب الأميركى فى هذا الإطار؟

السفير تحسين بشير: أنا درست بدقة أسلوب معالجة الإعلام الأمريكى لأعمال الإرهاب فى مصر، ووجدت أن فيه نوعاً من التحيز غير الأمين، وقد حضرت - أخيراً - فى مجلس المراسلين الأجانب فى نيويورك ندوة وتكلمت فيها، قلت لهم إنكم تمارسون التحيز من خلال طريقة الطرح، فالقول بأن هناك تهديدات من جماعات متطرفة لا غبار عليه، لكن أن تطرحوها بطريقة إما.. وإما... فهذا خطأ وفيه تحيز، ويرجع جانب منه إلى انهم محتاجون لعدو، ويجوز جانب منه راجع لكونه موضوعاً جديداً، مثل الشيخ عمر عبدالرحمن الذى أصبح أشهر شخصية مصرية بعد أنور السادات فى أمريكا، لكن هناك جانب آخر متعلق بأن الإعلام المصرى أساء إدارة ظهور عملية الإرهاب والاعتداء على بعض السياح، فلم يكن هناك داع لإظهار أن السياحة فى خطر لأن وكالات الأنباء نقلت هذا فى حين أن دولاً أخرى مثل إسرائيل وأسبانيا وفى فلوريدا فى أمريكا مات فيها ناس أكثر مما حدث فى مصر ولم تتأثر، فالإعلام المصرى أساء معالجة الموضوع فى الوقت الذى لا يؤيد الشعب المصرى - بجميع طبقاته - عملية الإرهاب، وإنما يؤيد عملية القضاء على الإرهاب، والولايات المتحدة لا تريد قلقلة نظم الحكم الصديقة فلا مصلحة لها فى ذلك، لكن المشكلة أن هناك تخوفا أمريكيا من إن نظم الحكم - هذه بالطريقة التى تتبعها - قد لا تستطيع أن تحل هذه المشاكل، ومن هنا... هناك قلق، والملاحظة - مثلا - أن مصر فشلت إعلاميا فى أن تطرح على العالم أنها حققت معجزة وأنا أسميتها المعجزة المصرية، وهى استيعاب ١٤ مليون مصرى جديد بين عام ٨١، والآن، حيث استوعبنا عدداً من السكان يفوق عدد إسرائيل والفلسطينيين تحت الاحتلال وفى الخارج، وسكان الأردن، ولبنان مجتمعين، ومع ذلك لم يحدث توتر فى مصر، ومع ذلك فشلت أجهزة الإعلام وأجهزة الخارجية فى أن تطرح على العالم المعجزة المصرية، فلا توجد

دولة فى منطقتنا استطاعت - فى هذه الفترة - أن تستوعب ١٤ مليون شخص أضيفوا إلى تعداد سكانها.

وهذا إعجاز كبير جداً فشلت مصر فى أن تطرحه على العالم، مصر لها رسالة حضارية تمارسها من يوم ليوم، وحتى فى خلافاتنا هناك الكثير من الإنسانية، لكن التشنج ضد الإرهاب لا يعنى ان الإدارة الأمنية ناجحة، الإدارة الأمنية الناجحة لا تستخدم التشنج، إذن نحن نحتاج إلى مراجعة مصرية، وكذلك إلى مراجعة أمريكية لفهم كيفية التعامل مع الإسلام.

وأنا رأيى أن مصر- بغض النظر عن الأخطاء - لا تواجه خطر استيلاء المتطرفين على الحكم، فهذا وهم أمريكى، الدولة فى مصر أقوى بكثير جداً من جماعات المتطرفين ولكن هناك تصوراً فى استشعار الدولة لهذه الظاهرة منذ أن بدأت من أواخر عهد السادات نحن فى حاجة كما قال الرئيس مبارك - حديثا - لأن ننزل إلى الشارع.

د.عمرو عبد السميع: السفير أشرف غربال- يطرح بعض الأمريكيين فكرة تقوم على أن كل مسلم هو عربى وكل عربى هو مسلم- فى إطار ما كنا نذكره الآن أيضاً عن تلك النظريات التى تطرح بقوة فى مراكز البحوث وفى بعض وسائل الإعلام الامريكية عن إعتبار أن الاسلام هو العدو الجديد الذى يمكن أن يحل محل الشيوعية بالنسبة للأمريكان، كيف تتصور تفسير مثل هذه الفكرة؟

السفير أشرف غربال: أولاً: الولايات المتحدة دخلت فى تجربة - لا شك - مريرة جداً بالنسبة لها فى عهد كارتر عندما حاول أن يتقرب من الحركات الإسلامية فى إيران، فتصور أنه سيجد أرضية للتفاهم بينه وبينهم، وبالتالى يحدث تغيير هادىء وتغيير تطورى وليس بالطريقة التى حدثت والتى كانت هى العامل الأول والرئيسى فى عدم فوزه بالرئاسة للمرة الثانية، وأكثر من يعرف هذا الموضوع عن كثب هو وارن كريستوفر لأنه كان المفاوض الرئيسى فى كيفية الخلاص من هذه العملية، وأعتقد أن الولايات المتحدة خرجت بتجربة

أنها قبل أن تدخل فى محاولات الوصول إلى تفاهم مع هذه التنظيمات والجماعات لابد أن تعرف أولاً، ما هى أهدافهم وسياستهم، وأتصور أن هذا ما يحكم التصرف الأمريكى الآن، وهم فى حيرة من ناحية أخرى، وقد تكلمنا عن التجربة الجزائرية، وهى لا شك بالنسبة لهم، لها دلالة من حيث اتباع طريق ديموقراطى يؤدى إلى تقويض الديمقراطية، كيف يمكنهم أن يساندوا مثل هذه الحركة وهذا التطور، ولهذا نجدهم يغمضون عيونهم كثيرا عما هو حاصل فى الجزائر من ناحية حقوق الإنسان لأن الهدف الرئيسى - فى النهاية - هو المحافظة على حقوق الإنسان فى إطار استقرار، وليس استغلال حقوق الإنسان لقلب نظام الحكم وإدخال التطرف، إنما لاشك التجربة الأردنية تمثل أسلوباً آخر يمكن أن ينجح فى بعض المناطق الأخرى أو بعض دول أخرى.

وهناك سؤال - لاشك - أنه محير لكثير من المصريين، بالنسبة لموقف أمريكا من الإرهاب فى مصر والشيخ عمر عبدالرحمن، وأنا من الأشخاص الذين تساءلوا: هل من المعقول أن يخطىء الأمريكيون أربع مرات، مرة بإعطائه تأشيرة من مصر، وثانية بمنحه تأشيرة من السودان، وثالثة بالسماح له بالدخول، لأنه حتى لو حصل على تأشيرة، فعندما يدخل يرجعون إلى الكومبيوتر ليروا هل هو ممنوع أم لا، ومرة رابعة بإعطائه البطاقة الخضراء الخاصة بالإقامة، يعنى كيف يمكن ـ عقلانياً ـ أن الواحد يتفهم أن دولة مثل الولايات المتحدة تخطئ أربع مرات بهذا الشكل.

ومع ذلك هناك من يريد أن يحسن الظن بالولايات المتحدة ويقول ربما أرادوا بذلك أن يراقبوا شبكة اتصالاته ويتعرفوا على تفكيره وأيديولجيته.

طرحنا هذه الفكرة على بعض الأمريكان وسألناهم هل هذا تفكيركم، فقالوا هذا وارد، لكن السؤال الثانى المطروح هو: ألم يكن عندكم أى تقدير لتأثير هذا على الشخص نفسه وعلى أتباعه، وهل يمكن أن يؤدى إلى تفكيره فى أن تحتضنه امريكا وتحتضن حركته، وبالتالى تحويله إلى دور يمكن اللعب به فى

المستقبل، السؤال مطروح ، حيث لا أتصور أن الدول، وخصوصا دولة عظمى، فى مثل هذه السذاجة على الرغم من أنها - فى بعض الأحيان - تكون بمثل هذه السذاجة فى تصرفاتها فى أحداث أخرى.

إنما الأقرب إلى الظن أنهم - فى الإطار العام - يريدون أن يعرفوا كيف يتفاهمون لو كانت هناك أرضية للتفاهم، بدليل أن السؤال المطروح للندوة هو: التفاهم مع الدول الإسلامية المعتدلة، فما هى درجة الاعتدال التى يريدون الوصول إليها؟ هل درجة الاعتدال هى المحافظة على حقوق الإنسان والسلوك مسلك إسلامى لا يتعارض مع النظم الديمقراطية فى العالم ومع الاستقرار، أم... هل هى عملية ثورة تطيح بالنظام القائم وتقلب الأمور رأسا على عقب وتحكم بأفكار تطرفية أكثر منها أفكاراً دينية، ترمى إلى الخير والابتعاد عن الشر.

أنا أعتقد أن الولايات المتحدة لا تجد - حتى الآن كدولة - رداً على هذا السؤال، إنما هى تسعى للحصول على ردود تتجمع فى النهاية للكمبيوتر حتى تعطيه صورة أوضح عما هى عليه الآن، أنا فى تقديرى أنه لو كان على أمريكا أن تختار ما بين حقوق الإنسان والدفاع عنه، وتأخير الديمقراطية، بمعنى مواجهة الحركات التطرفية الإسلامية، فهى تختار إغماض العين عن حقوق الإنسان فى هذه المرحلة، لأن الأولوية هى لعملية الاستقرار وبالنسبة للخلط ما بين العرب والإسلام- فى كثير من الأحيان - أنا أسميه خلطاً متعمداً وفى كثير من الأحيان الأخرى أقول إنه مبنى على عدم معرفة أو جهل، إنما فى كثير من النواحى توجد النظرة التقليدية للعرب على أنهم متخلفون، وهى الصورة التى تصنعها الاستوديوهات مثل هوليوود وخلافه، هذه الصورة - فى كثير من الأحيان - مازالت تسيطر على التفكير الأميركى لبساطته.

د.عمرو عبد السميع: أستاذ محمد سيد أحمد: كيف تقوم العلاقة ما بين الموقف الرسمى الأمريكى وموقف وسائل الإعلام الأمريكية، يعنى بعض الدوائر الرسمية العربية تتصور أن الموقف الامريكى الرسمى يمكن أن يكون

متطابقا مع ما يرد فى وسائل الإعلام الامريكية؟

محمد سيد أحمد: أرى أن هذا إسقاط على أمريكا لممارسات مألوفة عندنا تؤدى إلى عدم القدرة على تصور إمكانية وجود تمايز فى هذا الموضوع، علماً بأن اللعبة الأميركية ليست كذلك.

وأعتقد أنه فى هذا الموضوع نحن بصدد سوء تفاهم مع أمريكا فى الظرف الحالى.

د.عمرو عبد السميع: سوء فهم أم سوء تفاهم؟

محمد سيد أحمد: يعنى التباسات، وكل طرف لديه سوء إدراك، بمعنى أن كل طرف يشعر أن هناك مشاكل فهم عنده بشأن الطرف الثانى، أو يفترض نوعاً من سوء النية لدى الطرف الثانى، ولنأخذ مصر كمثال، يعنى مصر الآن يمكن أن تتصور - سواء خطأ أو صواباً أن الإدارة الأمريكية الجديدة ضدها خاصة أن أمريكا وهى تواجه مشاكل اقتصادية، قد تتساءل عما إذا كان استثمارها فى مصر يحقق العائد فيما يتعلق بالاستقرار وفق الحد الأدنى الذى تراه، خصوصا فى ظرف فيه كلام عن تخفيض المعونة، طبعاً هناك ما يبرر هذا الإحساس، فالمبرر الأساسى بشأن المعونة فى الفترات السابقة، قام على أن مصر كانت استثناءً، وأن مصر كانت فى حالة سلام مع إسرائيل، الآن كل الاطراف العربية أصبحت فى مفاوضات مع إسرائيل، فمصر لم تعد الاستثناء الكفيل بأن يُكافأ، كما كان الوضع من قبل، فإذن... وارد هذا التفكير، صحيح أن سبب المكافأة الأمريكية لم يكن تحقيق الاستقرار فى مصر وإنما المحافظة على عملية السلام، وهذه مازالت مهمة قائمة خصوصاً وأن أحداً لايستطيع أن يطمئن نهائيا إلى أن عملية السلام لابد أن تنجح، ولكن طبعاً هناك إحساس بأن أمريكا يمكن أن تفكر على هذا النحو، ومن زاوية ثانية لدى أمريكا - أيضاً مشاكل إزاء مصر فى هذا الظرف، لكن الشكوك المصرية تجاه السياسة الأمريكية، تراها الولايات المتحدة أنها بغير أساس، وربما كانت هناك علاقات فى الماضى بين جماعات إسلامية فى مصر وبين أمريكا بسبب أفغانستان، وأن

أجهزة معينة امريكية كانت لها أدوار فيما يتعلق بترحيل بعض العناصر وتيسير عمليات معينة، لأنه كان يهمهم - فى ذلك الوقت - إعطاء صورة بأن المواجهة مع السوفيت لا تقتصر على باكستان وأفغانستان - فقط - وإنما تشمل شعوباً إسلامية كثيرة غير متطوعة فى هذه العملية، فنشأت علاقات بين أجهزة أمريكية وأطراف متطرفة فى المنطقة لمواجهة السوفيت، ثم انتهى هذا الموضوع، لكن ظلت هناك أطراف تملك علاقات سابقة أو اتصالات سابقة، وهذا ما يفسره البعض بأن المقصود به خدمة مخططات أمريكية تتعلق بالمستقبل، لكن ما أقوله هو أن الخطر - الآن - ليس استيلاء قطاعات من التيار الدينى المتطور على السلطة فهذا مستحيل ولكن من الخطر ، مضاعفات التوتر القائم الآن، لأنها من العوامل غير المحسوبة والتى تكون فى نهاية الأمر ذات وزن فى تقرير العلاقات السياسية والتعاملات، ويمكن أن تترتب عليها عوامل سوء التفاهم، أو سوء فهم، وهى مضاعفات الكل فى غنى عنها فى مثل هذه الظروف.

د.عمرو عبد السميع: هل يمكن أن تحبذ الولايات المتحدة وصول أنظمة أو حركات إسلامية معتدلة للحكم فى إحدى أو بعض الدول العربية مستقبلاً من خلال الانتخابات توافقاً مع نموذج الديمقراطية؟

جميل مطر: العرض الذى قدمه السفير أشرف - فعلاً - عرض ممتاز وأنا أؤيده فيه تماما وأتصور أن أمريكا تفرق بين العنف وبين الإسلام المعتدل، فالأمريكان لا يمكن أن يؤيدوا عنفا وإرهاباً، هذا ليس من مصلحتها كدولة عظمى كما أن كلمة (أمريكا) لابد أن تأخذها ببعض التحفظ وأن تحدد ما تعنيه بها، فهل هى السياسة أم الدولة أم بعض أجهزة هذه الدولة، لأنه يحدث - أحياناً - أن تتصرف بعض الأجهزة وحدها فى قطاعات معينة، فى أمور لا تتعلق بالسياسة الكلية الأمريكية، لكن إذا جئنا إلى مسألة الإسلام - الذى أسميه إسلاما سياسياً - فأظن أن أميركا لا تقبل فكرة الإشتراكية العالمية والدولة الاشتراكية التى تنشر الاشتراكية فى الخارج ، إنما تقبل الاشتراكية فى قطر معين، وتعاملت كثيراً معها مثل تعاملها مع النظرية الصينية القائلة بأن اشتراكيتنا داخل الصين، وكان الأمر كذلك أيام القومية العربية، حين تعاملت

مع نظم قومية داخل أقطارها، طالما أنها لا تسعى لنشر القومية، وامتداداً لذلك فإن أميركا قد تقبل نظماً إسلامية معتدلة - داخل قطر أو آخر ، ولذلك أنا أتصور فى الجزائر لو كانت تجربة الانتخابات اكتملت، لربما قبلت أمريكا نتائجها إذا جاء نظام إسلامى معتدل فى الجزائر عبر الانتخابات أى نظام أنتخابى، ولكنها لا تقبل نظاماً من النوع الإيرانى .

د.عمرو عبد السميع: لكن الموضوع فى الجزائر يختلف عما ذكرته وفقاً لما كانت ممارسات جبهة الإنقاذ توحى به؟

جميل مطر: قد يكون، لكن إذا جاء مثل هذا النظام، ولم يمارس عنفاً فأتصور أنه يمكن قبوله من الولايات المتحدة وفرنسا ، وكان هناك استعداد لقبول مثل هذا النظام، وأتصور أن الأمريكان ليس لديهم مانع، فهم مستعدون لأن يتعاملوا مع النظام السودانى لو أثبت أنه لا يصدر الإسلام، المشكلة - فى النهاية - هى أن هناك تناقضاً فى التعريف. . . كلمة إسلام سياسى أو حكومة إسلامية بما أنها فكرة فيها شىء من السلفية، لا أساس لها فى التاريخ، والإسلام داخل قطر واحد لم يوجد فى التاريخ، فالإسلام - دائماً - كان دولة إسلامية كبيرة، انتهاءً بالدولة العثمانية، لم يكن هناك نظام إسلامى فى قطر معين، هذه ظاهرة جديدة من أيام الاستقلال، فكرة الدولة الإسلامية فى المنطقة العربية فكرة جديدة، الإسلام لم يعرف حدوداً قطرية مثل ذلك، فهو بحكم التعريف عالمى، أو لا يعرف حدودا سياسية

د.عمرو عبد السميع: عندما تتحدث الولايات المتحدة الأمريكية عن وضع شرط للاستمرار فى المعونة لدول المنطقة فى الشرق الاوسط سواء كانت مصر أو مصر وإسرائيل، هل تطرح هذه الفكرة نتيجة لعجز هذه الدول عن التأثير فى السياسة الأمريكية بما يجعل هذه المساعدات مستمرة بدرجة أو بأخرى أم أنها كانت حتماً ستصل إلى هذه النتيجة فى كل حال.

لواء أحمد فخر: كنت فى واشنطن - أخيراً - وشعرت تماماً بالمدرستين

اللتين تحدث فيهما السفير تحسين بشير: بخصوص الموقف من العامل الإسلامى أو جماعات التطرف الإسلامية.

وإدارة الرئيس كلينتون - عندما تتحدث رسميا أمام الكونجرس فى جلسات الاستماع - تتبنى المدرسة التى تتحدث عن جماعات التطرف الإسلامى فى الشرق الأوسط، وليس العامل الإسلامى، وليس نظم الحكم الإسلامية وأشارت فى ذلك إلى حركة حماس، والولايات المتحدة كان لها حوار مع حماس إلى أن حدثت الأزمة الأخيرة، فأوقفته كما أشارت إلى جماعة النهضة فى تونس، وإلى الجماعات الإسلامية فى مصر، وأشارت إلى جبهة الإنقاذ الإسلامية فى الجزائر.

وهذا يؤكد قبول الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع نظم إسلامية معتدلة موجودة فى المنطقة، بدءاً من ماليزيا وأنت متجه غربا، إنما وصول اتجاهات العنف للاستيلاء على السلطة وإسقاط نظم صديقة للولايات المتحدة الامريكية ليس مقبولاً لديها، سواء جاء بطريقة ديمقراطية أو بطريقة القنابل.

فالمصالح الأمريكية هى الأساس وستغمض العين لفترة قصيرة، متوسطة أو طويلة الأمد عن حقوق الإنسان إذ اكانت مصالحها أن تساند دولاً تمارس اعتداءات على حقوق الإنسان.

ويقودنا هذا إلى السؤال الخاص بالمساعدات... أولاً: يجب أن نعرف أن الكونجرس الأمريكى فى يونيو ١٩٩٤ يناقش مستوى مساعدات قدمت بواسطة الإدارة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩٢.

إذن عندما نصل إلى عام ١٩٩٤ ستتقدم الإدارة الأمريكية للكونجرس بالمساعدات لسنة ٩٦ لأن مساعدات عام ١٩٩٥ قُدمت بعد أكتوبر، هل كان بمقدور اللوبى العربى أن يحافظ على مستوى هذه المساعدات أو لا يسمح أن تتقلص، لا أتصور... أن هذا كان ممكن الحدوث، المساعدات الامريكية هى إحدى وسائل تحقيق المصالح الأمريكية لدعم ميزان المدفوعات، والآن تم تحويل

من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون للقطاع الخاص مادام هناك تحول إلى اقتصاد السوق، إذن توجد مقاييس جديدة، وعلى حجم نجاحك فى فتح الأسواق الأمريكية ومساندة التجارة الأمريكية - لأنك السوق المستهلك - فإن سلعهم وفرص عملهم تزيد على قدر نجاحك فى المحافظة على المستوى أو زيادته أو تخفيضه، والمصلحة الأمريكية هى التى ستحدد، وممكن جداً أنه عندما تجد الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتصاديات السوق والقطاع الخاص فى مصر ستساعد على تنشيط الاقتصاد الأمريكى فى مواجهة قوى أخرى تسعى إلى السوق فى إطار شرق أوسط بصياغة جديدة بعد السلام، مثل اليابان وأوروبا الموحدة، يمكن - فى هذه الحالة - أن تزيد المساعدات، لكن فى ظل الوضع القائم حالياً، ففى تصورى أن الولايات المتحدة ستحاول أن تغير من توجهاتها يعنى اذا تحقق سلام ولم تعد هناك تهديدات أمن يمكن ان تقل المساعدات العسكرية وتزداد المساعدات الاقتصادية لتواجه ظاهرة التطرف الإسلامى التى تقول إن البطالة والمناطق العشوائية وسوء مستوى الحياة تؤدى إلى زيادتها، وبذلك تحدث إعادة التوجيه فيما يخصص من مساعدات للقطاع الاقتصادى، إنما فى نهاية الأمر ومع المشاكل الاقتصادية الأمريكية والصراع والحرب الاقتصادية القادمة، أتصور أن المساعدات لدول العالم الثالث إذا لم تكن تحقق مصالح أساسية مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية فسيحدث تخلص تدريجى منها يبدأ من عام ١٩٩٦.

د. عمرو عبد السميع: هل تعتبر أفكار المجتمع المدنى التى تجتهد دوائر أميركية كثيرة - بعضها رسمى - وبعضها غير رسمى فى الحديث عنها بوصفها وسيلة للإصلاح السياسى لنظم ودول المنطقة من الأفكار التى يمكن بالفعل أن تمثل دوافع محققة وداعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان فى دول المنطقة؟.

السفير صلاح بسيونى: بمناسبة الحديث عن حقوق الإنسان والديمقراطية ومواجهة الأحزاب الدينية تحضرنى التجربة اليمنية. وأعتقد أنها فريدة من نوعها لأن النظام اليمنى فتح الباب لفترة -وصلت تقريباً إلى ثلاث سنوات - أمام التعددية الحزبية وبالتالى خرج (بخلاف حزبى الجنوب والشمال)، حزب

اسمه الإصلاح وهو الذى أعلن أن الاسلام هو الحل، إنما على مدى الثلاث سنوات ومن خلال محاولة كل حزب كسب أرضا سياسية قبل إجراء الانتخابات اكتسب حزب الإصلاح شعبية كبيرة جداً فى البداية، لكنه أخذ يفقد هذه الشعبية - تدريجياً - بل وحدث فيه انقسام ما شكك بعض الناس فى توجهاته.

وكانت النتيجة فى الانتخابات التى تمت فى اليمن أن هذا الحزب لم يحصل إلا على ٢٠ فى المائة تقريباً من المقاعد فى البرلمان، وإذا تحدثنا عن الموقف الأميركى من الديمقراطية وحقوق الإنسان فهذه التجربة كانت محل متابعة دقيقة من الحزبين الجمهورى والديموقراطى وكلاهما بعث بلجان كمندوبين لمتابعة هذه الانتخابات.

السفير تحسين بشير: بدعوة من الحكومة اليمنية؟.

صلاح بسيونى: بدعوة من الحكومة اليمنية لكلا الحزبين ونتيجة هذه المتابعة كانت إيجابية إلى حد كبير.

وبالتالى أتصور - إذا كنا نتحدث عن مصر - أن الوقت حان بالفعل ليكون هناك تعديل وتغيير فى الدستور المصرى وفى القوانين التى تحدد التعددية الحزبية وخاصة قانون الأحزاب، فأمام القيادة المصرية - فى تصورى - فترة سنتين حتى نهاية ولاية مجلس الشعب الحالى، وفى خلال هذه الفترة لو فتح الباب أمام التعددية الحزبية وسمح لكل من يريد أن ينشىء حزبا أن ينشئه ويطفو على السطح، ويتحرك سياسياً فى العلن، وأعتقد أنه خلال السنتين ستتم تصفية كبيرة لكل الاتجاهات المطروحة على الساحة السياسية بحيث أن الانتخابات التى تجرى لمجلس شعب جديد ستكون فى إطار ديموقراطى مختلف عن الأوضاع الحالية.

لا بد - فى تقديرى - أن يتم تعديل الدستور وأن يتم تعديل قانون الأحزاب وليس هناك وقت أنضج من الوقت الحالى.

والأصوات التى تقول بأن مصر فى مواجهة، نعم نحن فى مواجهة، لكنها لا تعنى أن نستمر فى نفس المنوال وإلا سيطول بنا الوقت وستزداد الاتهامات بأن هناك خرقاً لحقوق الإنسان.

قضية أخرى - أيضاً - أعتقد أن من الأهمية بمكان أن تكون واضحة، فحقوق الإنسان لم تعد - كما هو واضح - قضية داخلية، فالقانون الدولى - الآن - خرق المبدأ الأساسى لعدم التدخل فى الشئون الداخلية، نتيجة لكل المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق العمالة والتى تسمح بالتدخل فى الشئون الداخلية بل وتوقيع العقوبات على الدول التى تخرق نصوص هذه المواثيق.

وبالتالى فعملية حقوق الإنسان أصبحت سلاحاً حقيقياً تستطيع - من خلاله - القوى الدولية التى لها سيطرة على قرارات الشرعية الدولية أن تتدخل بصورة أو بأخرى - فى الشئون الداخلية، بل - وكما تشير قرارات الأمم المتحدة - توقيع عقوبات على هذه الدولة التى تخرق حقوق الإنسان.

يعنى لم يعد هناك مبدأ مطلق فى القانون الدولى اسمه عدم التدخل فى الشئون الداخلية، هذا المبدأ انكسر وأعتقد أن هناك تطورات ستلى هذا فى المستقبل بحيث ستكون عملية حقوق الإنسان متوازية تماماً مع الديمقراطية فى السنوت المقبلة.

وهنا تساؤل فى إطار ما تم من مناقشات هو لماذا لم يكن هناك تعاون بين الأجهزة الأمريكية والأجهزة المصرية أو مع أجهزة فى دول عربية أخرى بخصوص العناصر التى تسمى بالأفغان وتعتبر مسئولة عن عمليات الإرهاب الحالى فى مصر ؟

أتصور أن هناك قدراً من الحماية الأمريكية لهؤلاء الأشخاص بحكم أن هؤلاء الأشخاص كانوا فى حقيقة الأمر عملاء للأجهزة الأمريكية.

السفير تحسين بشير: رأيى أن هناك ضعفاً فى أجهزة الدولة المركزية فى

مصر، أنا مع الإصلاح الدستورى والانتخابى والرقابة وكل هذا صحيح، ولكن هناك أفكاراً صادرة عن جماعات لها علاقة بالسلطة سواء فى البنك الدولى أو برنامج الأمم المتحدة للمعونة أو مؤسسة فورد، وأفكارها قد تكون جيدة وتحتاج إلى حوار ولكن كونها تدخل إلى الدولة وتعمل مؤتمرات وندوات، الدولة لا تعلم بها وأحيانا تسمح لها بمال من أموال المعونة الخاصة بمصر من الأمم المتحدة، أى تسمح لمنظمات البنك الدولى ولمنظمات الأمم المتحدة أن تقوم بعملية تدخلية دعائية فى مصر، وهذ ليس عمل الأمم المتحدة ولا برنامج البنك الدولى ولا أى مؤسسة يجوز لها أن تدعو وتنظم لأفكار أيديولوجية وهذا أمر لا تقبله إسرائيل ولا تقبله أى دولة، حرية الرأى شىء إنما حرية الرأى المدعمة بتمويل خارجى وبتنظيم خارجى يعرض أمن مصر لخطر شديد حتى إذا كان من جانب وكالة الامم المتحدة للتنمية، فليس عمل الأمم المتحدة التدخل فى أمور الدول الداخلية، بل أكثر من هذا فإن وزارة الخارجية المصرية تقبل بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة بصرف أموال من حصة مصر للتنمية على منظمات غير حكومية تخلق خلقاً بدلاً من إنفاقها على عملية التنمية مثل جمعية النداء الجديد.